الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

تقرير خاص
آذار (مارس) 2012

كيف تحدث عملية السلب

نبع عين الكبيرة بجوار قرية دير الحطب (نابلس). في أعقاب سيطرة مستوطنين من مستوطنة ألون موريه على النبع قاموا بتغيير اسمه إلى «عين كفير».

التأثير الإنساني لاستيلاء المستوطنين الإسرائيليين على مياه الينابيع الفلسطينية

في السنوات القليلة الماضية، أدى النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية بشكل كبيرإلى إعاقة وصول الفلسطينيين الى عدد متزايد من ينابيع المياه وأعاق استخدامها. الينابيع هي أكبر مصدر وحيد لمياه الري في الضفة الغربية ويُعتبر من أهم آليات الصمود والتكيف للمجمعات السكانية الغير مرتبطة بشبكة المياه، أو التي لا يتم تزويدها بالمياه بشكل كاف لتلبية الاحتياجات المنزلية وسبل العيش.

الوسائل الرئيسية التي يستخدمها المستوطنون لتحقيق هذه الغاية هي التخويف والتهديد، واقامة سياج حول المناطق المستهدفة. وتأتي هذه الظاهرة في سياق سياسة إسرائيل منذ فترة طويلة لتوطين سكانها المدنيين على الأراضي الفلسطينية المحتلة، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف 9962 582 2 (0) 972+ | فاكس 9962 582 2 (0) 972+ | ochaopt@un.org | www.ochaopt.org

Scan it!
with QR reader App

موجز تنفيذي

في السنوات الأخيرة، أصبح عدد متزايد من ينابيع المياه، قرب المستوطنات الإسرائيلية، في الضفة الغربية هدفاً لأنشطة المستوطنين، التي ألغت أو عرّضت للتهديد وصول الفلسطينيين إليها واستخدامهم لها. وحسب مسح أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2011 تم تحديد ما مجمله 56 من تلك الينابيع، تقع الغالبية العظمى منها في المنطقة ج (93 بالمائة) في قطع من الأرض مسجلة لدى الإدارة المدنية الإسرائيلية كأرض مملوكة للخواص الفلسطينيين (84 بالمائة).

وُجد ثلاثون من تلك الينابيع تحت سيطرة كاملة للمستوطنين دون إمكانية وصول الفلسطينيين إليها. وفي ثلاثة أرباع الينابيع تقريباً (22 منها) مُنع الفلسطينيون من الوصول إلى النبع عبر أعمال الترهيب والتهديد والعنف، التي يرتكبها مستوطنون إسرائيليون. أما في حالة الينابيع الثمانية الباقية، والخاضعة لسيطرة إسرائيلية كاملة، فقد حالت دون وصول الفلسطينيين عقبات مادية، من بينها تسييج منطقة النبع، وضمها بحكم الأمر الواقع إلى المستوطنة (رُصدت أربع حالات منها)، وعزل منطقة النبع عن بقية الضفة الغربية بواسطة الجدار، وبالتالي تصنيفها كمنطقة عسكرية مُغلقة (أربع حالات).

تواجه الينابيع الستة والعشرون الباقية خطر الاستيلاء عليها من جانب المستوطنين. وتشمل هذه الفئة الينابيع التي أصبحت هدفاً "لجولات" منتظمة للمستوطنين، و/ أو هدفاً لدوريات المنسقين الأمنيين للمستوطنات. ورغم أن الفلسطينيين في وقت إجراء المسح كانوا قادرين على الوصول إلى تلك الينابيع واستخدامها ، إلا أن المواطنين والمزارعين أفادوا أن التواجد الدائم لجماعات من المستوطنين المسلحين في منطقة النبع يخيفهم ولا يشجّع على الوصول إلى النبع واستخدامه.

علاوة على إلغاء، أو تقليص، وصول الفلسطينيين، شرع المستوطنون الإسرائيليون، في 40 من إجمالي 56 من الينابيع، التي تم تحديدها في المسح، في تطوير المنطقة المحيطة بها لتحويلها إلى "منطقة سياحية". وتشمل الأعمال المقامة لهذا الغرض ضمن أمور أخرى، بناء أو تجديد بركة المياه، نصب طاولات خلوية لاستخدم السائحين وإنشاء معرّشات، وتعبيد الطرق المؤدية إلى النبع، وتعليق يافطات تحمل الاسم العبري للنبع. وهذه الأعمال تمت دون الحصول على تراخيص بناء حسب متطلبات الإدارة المدنية الإسرائيلية.

هذه الممارسة جزء من اتجاه أعرض يستهدف تطوير البنية التحتية السياحية للمستوطنات الإسرائيلية. ومن شأن هذه البنية الإسهام في ترسيخ المشروع الاستيطاني في ما لا يقل عن ثلاث طرق مميزة: فهي توّسع نطاق سيطرة المستوطنات على الأرض، وتخلق مصدراً جديداً لتشغيل ودخل المستوطنين، وتُسهم في "تطبيع" وجود المستوطنات في نظر شرائح أكبر في المجتمع الإسرائيلي.

لاستيلاء المستوطنين على الينابيع وتطويرها تداعيات عديدة على الحياة اليومية للفلسطينيين القاطنين في المناطق المُستهدفة، بما فيها تآكل سبل معيشتهم المعتمدة على الزراعة. وعلى الرغم من تناقص مردودها من المياه، تبقى تلك الينابيع المصدر الوحيد الأكبر للري، ومصدرا هاما لسقي الماشية. وبالقدر نفسه، وإن يكن بدرجة أقل، فإن الينابيع مصدر مياه للاستهلاك المنزلي أيضاً. فالبيوت غير المتصلة بشبكات المياه، أو مَنْ تصلها المياه بطريقة غير منتظمة، تعتمد على مياه النبع كآلية لحل مشكلة تلبية الاحتياجات المنزلية، خاصة في فصل الصيف. وقد أدى فقدان الوصول إلى الينابيع، والأرض القريبة منها، إلى تقليص دخل المزارعين المتأثرين بهذا الأمر، إذ أصبح لزاماً عليهم إما التوقف عن زراعة الأرض، أو مجابهة الانخفاض في إنتاجية محاصيلهم، بينما جابه آخرون من مزارعين وأصحاب مواشي وعائلات زيادة في النفقات بسبب الحاجة لشراء مياه أغلى سعراً سواء تلك المنقولة بالأنابيب أو الصهاريج.

كما يزعزع الاستيلاء على الينابيع مدى سيطرة الفلسطينيين على المكان في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، حيث تحتفظ إسرائيل لنفسها هناك بسيطرة شاملة، وهذا بسبب التفاعل المكاني بين الينابيع المُستولى عليها، وبنى تحتية أخرى للمستوطنات في المنطقة كالبؤر الاستيطانية والمناطق الصناعية. إن وجود المستوطنين المسلحين في نقاط عدة في منطقة معيّنة يرهب المواطنين، ويؤدي عملياً إلى تحويل المكان الواقع بين تلك النقاط إلى مكان غير متاح للفلسطينيين.

المستوطنات غير شرعية حسب القانون الدولي الإنساني. ونجمت أيضاً عن الممارسات المتصلة بالاستيطان انتهاكات

لعدد من البنود المُلزمة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيها النص على الحق في الملكية، والسكن الملائم، وحرية الحركة، وعدم التعرّض للتمييز، ضمن بنود أخرى.

معظم الممارسات المُناقشة في هذه الدراسة, بما فيها التعدي، والترهيب، والاعتداء المادي، وسرقة الممتلكات الخاصة، والبناء دون الحصول على تراخيص, غير شرعية ليس في نظر القانون الدولي وحسب، ولكن في نظر التشريعات الإسرائيلية أيضاً. ومع ذلك، تقاعست السلطات الإسرائيلية بصورة منهجية في تطبيق القانون على المسؤولين عن هذه الأعمال، كما تقاعست في تقديم أي حل فعّال للفلسطينيين.

لا يقتصر تأثير الممارسات والسياسات، سالفة الذكر، على المتضررين مباشرة من عنف المستوطنين، وخسارة الممتلكات، فالتعدي المتواصل على الأرض الفلسطينية لغرض توسيع المستوطنات سبب رئيس من أسباب ضعف الوضع الإنساني للسكان الفلسطينيين، وأهم أسباب التفتيت المتواصل للضفة الغربية، مما يسهم في زعزعة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ولكي تلبي السلطات الإسرائيلية التزاماتها في نظر القانون الدولي، والبدء في معالجة التأثير الإنساني للممارسات سالفة الذكر يجب عليها:

- أن تتوقف عن تسهيل نقل المدنيين الإسرائيليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك التوقف عن السماح بتوسيع المستوطنات
- استعادة حق وصول الفلسطينيين إلى الينابيع التي استولى عليها المستوطنون، وضمان سلامتهم.
- إجراء تحقيقات فعّالة في حالات التعدي على الأرض والعنف الذي يمارسه المستوطنون، ومحاكمة المسؤولين عنها.
- تبني إجراءات تحول دون استمرار "جولات" المستوطنين السياحية على الينابيع الواقعة في أراض فلسطينية مملوكة للخواص.

نبع عين العريك بجوار قرية قريوت (نابلس) في أعقاب سيطرة مستوطنين من مستوطنة إيلي على النبع وقاموا بتغيير اسمه إلى "عين هافغورا"

تقديم*

تاريخياً، لعبت مصادر المياه الطبيعية دورا أساسياً في تشكيل جغرافية التطوّر البشري، خاصة في مناطق تعاني من ندرة المياه. وعلى مدار قرون قامت الينابيع (وهي أماكن تندفع منها المياه الجوفية بصورة طبيعية إلى السطح) في الضفة الغربية بدور المصدر الرئيس للمياه بكافة استخداماتها، ما أدى إلى تطور القرى والبلدات في محيطها.

وتبقى الينابيع أكبر مصدر وحيد للري في الضفة الغربية وآلية هامة لحل مشاكل مجتمعات غير متصلة بشبكة الري (أو تلك المتصلة ولكن تصلها المياه بصورة متقطعة) لتلبية احتياجاتها المنزلية والمعيشية. الينابيع، أيضاً، جزء لا يتجزأ من المشهد الطبيعي للضفة الغربية والأماكن الطبيعية المفتوحة، وهي بهذا المعنى أماكن للراحة والاستجمام العائلي.

بيد أن وصول الفلسطينيين إلى عدد متزايد من الينابيع، على مدار السنوات القليلة الماضية، تقلّص بصورة ملحوظة، وكثيراً ما أُوقِفَ بالكامل من جانب المستوطنين الإسرائيليين، غالباً عبر التهديد والترهيب. وفي معظم الحالات، يشرع المستوطنون الإسرائيليون، بعد إزالة التواجد الفلسطيني في هذا النبع أو ذاك والمناطق المحيطة به، في تطوير المنطقة، وتحويلها إلى مكان لجذب السائحين.

انخرطت إسرائيل في توطين جانب من سكانها المدنيين، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ العام 1967، منتهكة بذلك القانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، استولت السلطات الإسرائيلية، عبر آليات متنوعة، على ما يزيد عن مليوني دونم من الأرض الفلسطينية العامة والخاصة (حوالي 40 بالمائة من مساحة الضفة الغربية) وخصصتها لتطوير المستوطنات الإسرائيلية[1]. كما استولت جماعات استيطانية إسرائيلية على أرض فلسطينية، وممتلكات أخرى بالقوة، دون الحصول على التراخيص الرسمية من السلطات الإسرائيلية، بيد أن ذلك لم يحدث دون قبول، وفي الأغلب دون دعم فعّال من جانب تلك السلطات[2].

ليس استيلاء المستوطنين الإسرائيليين على الينابيع سوى أحد الأمثلة، التي تدل على آخر نماذج النشاط الاستيطاني. يعرض هذا التقرير ويحلل مسحاً استهدف تقييم حجم هذه الممارسة وسماتها، وكذلك تأثيرها الإنساني السيء على السكان الفلسطينيين. وقد شملت عملية التقييم زيارات ميدانية واسعة قام بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، غالباً خلال ربيع وصيف العام 2011 لكل نبع معروف قرب مستوطنة إسرائيلية، كما استكمل ما جُمع من شواهد، خلال الزيارات الميدانية، وتم التحقق منه عبر مصادر متنوّعة منها:

- مقابلات مع مزارعين فلسطينيين،
- معلومات من المسؤولين في المجالس المحلية للقرى الفلسطينية المتضررة،
- خرائط ملكية الأرض الصادرة عن السلطات الإسرائيلية،
- معلومات من مستوطنين إسرائيليين كانوا متواجدين عند النبع وقت الزيارة الميدانية،
- صور جوية على مدار عدة سنوات لمناطق مختارة تُظهر نماذج الزراعة مع مرور الوقت، و
- كتب إرشاد إسرائيلية، ومواقع إلكترونية، تنشر دعاية لأماكن سياحية في مستوطنات الضفة الغربية.

يعرض القسم الأول في هذا التقرير النتائج الأساسية للمسح، ويتوسّع في تناول ما يستخدمه المستوطنون الإسرائيليون من وسائل لإزاحة الوجود الفلسطيني عند الينابيع، وكذلك عملية الاستيلاء عليها. ويتناول القسم الثاني العناصر الرئيسة المستخدمة في التطوير المادي للينابيع التي استولى عليها المستوطنون، وعملية تحويلها إلى أماكن سياحية. ويلقي القسم الثالث الضوء على التأثير الإنساني لهذه الممارسات على المجتمعات الفلسطينية القريبة من الينابيع. أما القسم الرابع فيقدم ثلاث دراسات حالة تخص الينابيع في محافظات رام الله، ونابلس، وبيت لحم.

الينابيع: مصدر للمياه معرض لخطر الزوال

بينما يقدّر العدد الإجمالي للينابيع في الضفة الغربية بحوالي 530 إلا أن ما تدره من المياه شهد تراجعاً دراماتيكياً في العقود الأخيرة، حيث لا يتدفق إلا في أقل من 20 بالمائة منها قدرٌ يعتد به من المياه[3]. في العام 2009 لم يبلغ مردود ما تدره الينابيع من المياه سوى نصف المردود على مدار ست سنوات سبقت هذا التاريخ[4]. وهذه نتيجة سنوات متلاحقة من انخفاض معدّل سقوط الأمطار، وفاقم منها عمليات إسرائيل الزائدة عن الحد في استخراج المياه (يزيد معدل الاستخراج، مثلا، عن الاحتمالات المقدّرة لإعادة ملء الأحواض الجوفية بصورة طبيعية) من الآبار الواقعة في الضفة الغربية وإسرائيل[5].

*(هذا التقرير يعتمد على دراسة كُلّف بها السيد درور إتكِس، واستكملها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بمزيد من البحث. جميع الصور في هذا التقرير من تصوير السيد درور إتكِس)

الاستيلاء على الينابيع

حدد المسح المُعد لوضع هذا التقرير ما مجمله 56 نبعاً تقع بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية، وهذه الينابيع أصبحت هدفاً لأنشطة المستوطنين التي ألغت أو هددت الوصول إليها واستخدامها من جانب الفلسطينيين[6]. يقع حوالي نصف هذه الينابيع (29) في محافظة رام اللّه، تليها محافظة نابلس (10) ومحافظة بيت لحم (8). أربعة من الينابيع تقع ضمن المنطقة (ب) بالقرب من حدود المنطقة (ج)، والباقي تقع في المنطقة (ج).

تُستثنى من العدد الإجمالي ينابيع تأثر وصول الفلسطينيين إليها بسبب إجراءات اتخذتها السلطات الإسرائيلية، في حين لم تكن عرضة لأنشطة منظمة من جانب المستوطنين. وتلك الإجراءات تشمل قيود على الوصول (نقاط تفتيش، متاريس على الطرق، الجدار و"مناطق الرماية")[7] علاوة على فرض رسوم على الدخول إلى الينابيع في المناطق المصنّفة "محميات طبيعية"[8]. ومع ذلك، شمل المسح كافة الينابيع التي وُثّقت فيها أنشطة منتظمة للمستوطنين، حتى وإن نجم تقييد وصول الفلسطينيين إليها عن إجراءات اتخذتها السلطات الإسرائيلية.

من بين العدد الإجمالي للينابيع التي تم تحديدها، يقع 30 منها تحت السيطرة الكاملة للمستوطنين، ولا يتمكن الفلسطينيون من الوصول إليها، بينما تُعتبر ال47 الباقية معرضة لخطر استيلاء المستوطنين عليها (انظر أدناه قسم "جولات المستوطنين").

ومن ناحية وضع الملكية، فإن 47 نبعاً على الأقل (84 بالمائة) تقع على قطع من الأرض مسجلة لدى الإدارة المدنية الإسرائيلية باعتبارها مملوكة للخواص الفلسطينيين[9]. وتقع أربعة ينابيع أخرى على أرض تُعتبر لدى الإدارة المدنية الإسرائيلية "ملكية يهودية" في منطقة 1948 وبالتالي سجلتها السلطات الأردنية "أملاك عدو". ولم يتم التأكد من ملكية الينابيع الخمسة الباقية.

أخيرا، 11 من الينابيع التي جرى تحديدها في المسح كانت جافة، أو ترشح كمية قليلة الأهمية من الماء في وقت زيارتها (في الأغلب خلال فصل الصيف) ولكن قيل أن بعضها أصبح "نشطاً" في فصل الأمطار أو في سنوات شهدت وفرة في هطول المطر.

الترهيب، والتهديد والعنف

تقريباً، في ثلاثة أرباع الينابيع الواقعة تحت السيطرة الكاملة للمستوطنين (22 من 30) كانت الطريقة الرئيسة المستخدمة للحيلولة دون وصول الفلسطينيين إلى منطقة النبع هي الترهيب والتهديد، وفي حالات بعينها العنف الجسدي المباشر. وقد كان من الصعب في معظم الحالات إعادة تسجيل الوقت الدقيق وتتابع الأحداث المؤدية إلى إلغاء وصول الفلسطينيين والاستيلاء على كل واحد من تلك الينابيع. وبالنسبة لعدد كبير من الينابيع وقع القسط الأكبر من حوادث العنف قبل سنوات عديدة مضت، بينما جاء توقف استخدام الفلسطينيين للنبع بالتدريج، مع تزايد إدراك - مستوى الخطر.

ظاهرة هجمات المستوطنين وترويعهم للفلسطينيين في المناطق الزراعية بالقرب من مستوطنات معيّنة موثقة جيداً[10]. ومن الحوادث المذكورة بانتظام في تقارير المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان؛ إطلاق النار، والضرب، والشتائم والتهديدات، وقذف الحجارة، وإطلاق الكلاب الضارية، والضرب بأعقاب البنادق والهراوات، وتخريب الأدوات والمحاصيل الزراعية، وسرقة المحاصيل الزراعية، وقتل أو سرقة المواشي، من بين أمور أخرى. وقد سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما بين عامي 2006 و2012 في الضفة الغربية ما يزيد عن 1,300 حادثة اعتداء نجمت عنها إصابات أو أضرار بالممتلكات.

كما أبرز عدد من التقارير الدور الأساسي الذي يلعبه "المنسقون الأمنيون" للمستوطنات في خفض الحضور الفلسطيني في المناطق الريفية المجاورة[11]. يُختار هؤلاء المنسقون ويسلحون، وتُدفع رواتبهم من جانب الجيش الإسرائيلي، لتولي الشؤون الأمنية في المستوطنات التي يقيمون بها. أما مسؤولياتهم وسلطاتهم فيتم تعريفها حسب النظام العسكري ما يجعلهم مسؤولين أمام قائد الفرقة التابعة للجيش الإسرائيلي في المنطقة[12]. وفي حين تنحصر مسؤوليتهم الوحيدة في حماية مستوطناتهم، إلا أن المنطقة الجغرافية المصرّح لهم بالعمل فيها، وحتى تموز (يوليو) 2009 لم تكن محددة. وقد أسهمت هذه الفجوة في انخراطهم في أحداث عنف في مناطق تبعد كثيراً عن حدود مستوطناتهم. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من خضوعهم لسلطة قائد

الينابيع الفلسطينية المتضررة نتيجة لنشاطات المستوطنين

آذار/مارس 2011

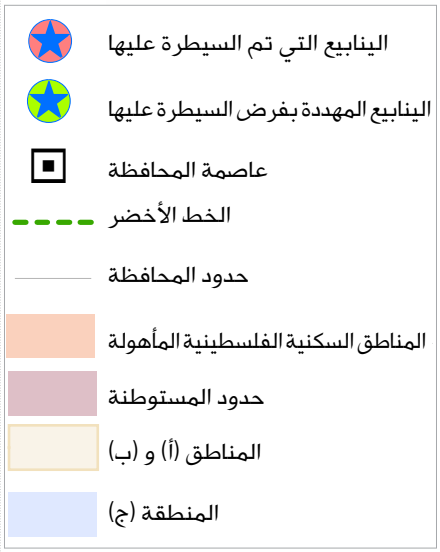

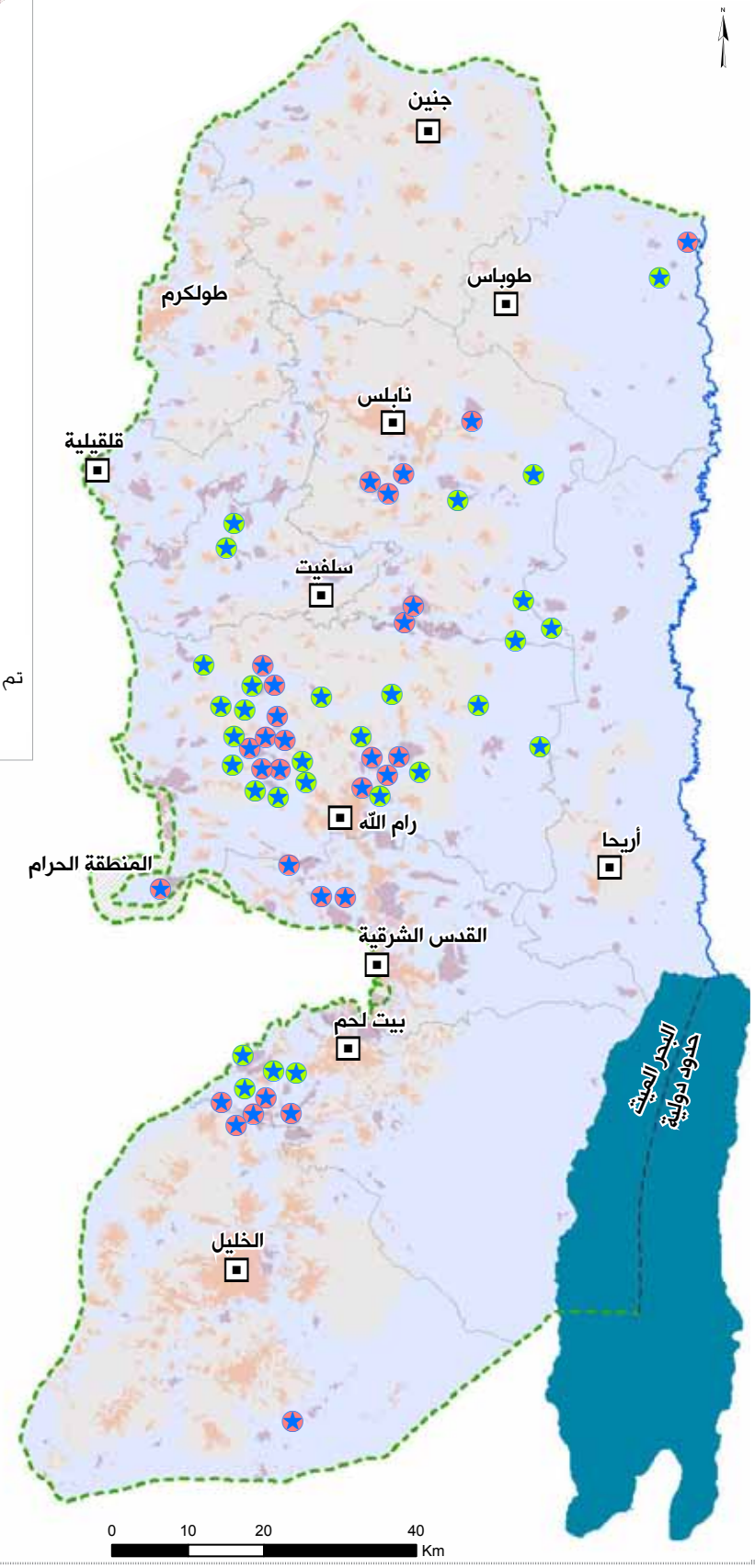

الفرقة، غالبا ما يتضح أن مستوى السلطة التي يملكها الأخير عليهم محدود. والمفارقة أن بعض الحالات توحي حتى بتبادل الأدوار، حيث شوهد المنسقون الأمنيون يصدرون تعليمات لجنود وقادة الجيش الإسرائيلي على الأرض[13].

ب – الجدار والأسوار

في حوالي ربع عدد الينابيع الواقعة تحت السيطرة الكاملة للمستوطنين (8 من 30) تحقق منع وصول الفلسطينيين في المقام الأوّل باستخدام عوائق مادية. في أربع حالات منها، وكلها بالقرب من مستوطنة بيت إيل (رام اللّه) تتكون العوائق من سياج مزود بأجهزة الكترونية. وهذا الأمر تم قبل اخطار المالكين الفلسطينيين عن أي أوامر أو اخطارات بالمصادرة ودون اتخاذ إجراءات تسمح بوصول المزارعين إلى المناطق المُغلقة.

أصبح التوسيع غير القانوني للحدود الخارجية للمستوطنات على حساب الأرض الزراعية الفلسطينية عن طريق الأسوار، أو الدوريات على الطرق، بذريعة الحاجات الأمنية، ممارسة واسعة المدى في السنوات الأخيرة[14]. وقد قدمت إحدى المنظمات الإسرائيلية لحقوق الإنسان (منظمة متطوعين لحقوق الإنسان "ييش دين") ست التماسات منفصلة إلى محكمة العدل العليا لإسرائيلية للمطالبة بإزالة الأسوار غير القانونية واستعادة وصول الفلسطينيين إلى المناطق الواقعة خلف تلك الأسوار. وفي رد الدولة المقدم في نيسان/أبريل 2010 طلب المدعي العام للدولة تأجيل أي نقاش بشأن هذا الموضوع حتى الانتهاء من الفحص الشامل لهذه الممارسة. وما تزال كافة الالتماسات تنتظر الرد[15].

نبع أم الجرب، عورتا (نابلس)

"[...] أملك أرضا مزروعة بأشجار الزيتون في هذه المنطقة، وعلى غرار الكثيرين من فلاحي عورتا اعتدت استخدام مياه النبع لري الأشجار. ومنذ بداية الانتفاضة الثانية في العام 2000، أصبح مستوطنو ايتمار عدوانيين جداً وشرعوا في مضايقتنا.. أخذوا أيضاً في القدوم إلى النبع للسباحة وسقي أغنامهم. حصلت لي حادثة مباشرة واحدة فقط عندما اقتربت مني مجموعة من المستوطنين المسلحين أثناء عملي في الحقل، هددوني وأرغموني على المغادرة. وفي السنوات القليلة الماضية أصبحنا نصل إلى الأرض فقط مرات قليلة في السنة في أوقات محددة بعد التنسيق مع الجيش الإسرائيلي [...] أخطر حادثة وقعت مع الجنود كانت بتاريخ 20 مارس/آذار 2010 حيث قتلوا شابين من القرية كانا يعملان في الأرض بالقرب من النبع دون تنسيق.. حاجج الجيش قائلا إنهم في البداية اعتقلوا الولدين، ثم قام أحدهما بمهاجمة الجنود.. الأمور أصبحت أكثر سوءاً بعد مقتل عائلة المستوطن في إيتمار [مارس (آذار) 2011] لأن الجيش الإسرائيلي أوقف عملية التنسيق بالكامل، ولم يعد فلاح يستطيع الوصول إلى المنطقة. قبل ذلك، كنتُ قد زرعت شتلات زيتون جديدة ماتت كلها بسبب عدم الري. ومع خسارة الدخل المحتمل من زيت الزيتون، خسرت ما يزيد عن عشرة آلاف شيقل.."

جميل دراوشه، مزارع، عورتا.

نبع عين الزرير، عطارة، رام اللّه

"قبل حوالي سنة ذهبت مع صديق إلى قطعة أرض تخص قريباً لي بالقرب من النبع لجمع الحطب. ونحن في الطريق، ظهر لنا ضابط الأمن في مستوطنة عطيرت في سيارة الجيب، وسألنا عن سبب وجودنا هناك. بعد دقائق وصلت مجموعة ما بين 40 إلى 50 مستوطناً، أحاطت بنا وبدأت في تهديدنا. أرغمونا على الجلوس بالقرب من النبع حوالي ساعة حتى وصلت سيارتا جيب للجيش. أخذنا الجنود إلى مركز الشرطة في مستوطنة غفعات زئيف، حيث تم التحقيق معنا وإطلاق سراحنا بعد بضع ساعات [...] في حين ما يزال بعض المزارعين من عطارة يستخدم النبع لري المحاصيل، تجنّب العديد من مزارعين آخرين القدوم إلى النبع قدر الإمكان خوفاً من حوادث مثل ما وقع لنا.."

مزارع (الاسم محفوظ) 31 سنة، عطارة

تقع أربع عيون أخرى تحت السيطرة الكاملة للمستوطنين في مناطق بين الجدار والخط الأخضر، التي تم الإعلان عنها كمناطق عسكرية مُغلقة (تعرف أيضاً "بخط التماس") وصول الفلسطينيين إلى تلك المناطق محظور ما لم يحصلوا على "تصريح زائر"، الذي يصعب الحصول عليه، أو إذا كانوا قاطنين في مجتمع يقع في المنطقة المغلقة، وحصلوا على تصريح "مقيم دائم".

منطقة العيون الأربع غير متاحة لوصول الفلسطينيين على نحو خاص، بما فيهم الحاصلون على تصاريح خاصة بسبب تطبيق موانع قانونية إضافية: يقع اثنان من الينابيع (قرب قرية النبي صمويل في محافظة القدس) في منطقة أعلنتها السلطات الإسرائيلية في العام 2001 "متنزها وطنياً" وتم تسييجها، أحدهما (قرب قرية الجب في منطقة القدس أيضاً) لم يعد من الممكن الوصول إليه إلا عبر مستوطنة (غبعات زئيف) والأخر أعلن منطقة عسكرية مغلقة في العام 1967.

ج - جولات المستوطنين

حُدد ما مجمله 26 من الينابيع باعتبارها معرضة لخطر استيلاء المستوطنين عليها[21]. وهذه الفئة تشمل الينابيع الواقعة بالقرب من المستوطنات، والتي أصبحت هدفاً "لجولات" منظمة للمستوطنين و/أو دوريات المنسقين الأمنيين في المستوطنات. وهذا تقدير متحفظ، لا يشمل، على سبيل

عنف المستوطنين والإفلات من العقاب

أصل ظاهرة عنف المستوطنين هو السياسة الإسرائيلية الساعية على مدار عقود إلى تسهيل استيطان مواطنيها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أسفر هذا النشاط عن استيلاء مطرد على الأرض الفلسطينية، ومصادر العيش، وطرق المواصلات، وخلق نظامين منفصلين للامتيازات والحقوق، أحدهما يعطي الأولوية للمواطنين الإسرائيليين على حساب ما يزيد عن مليونين ونصف المليون من الفلسطينيين.

وكونها قوة احتلال، فإن إسرائيل مسؤولة عن ضمان النظام العام والسلامة في المنطقة المحتلة، ومسؤولة عن حماية السكان المدنيين من أي عمل أو تهديد أو عنف[61]. ولكن، وكما أشارت لجان رسمية مختلفة عينتها السلطات الإسرائيلية منذ ثمانينيات القرن الماضي، وأيضا منظمات حقوق الإنسان، فقد تقاعست إسرائيل بصورة منتظمة في تطبيق القانون بطريقة مناسبة على مستوطنين يشاركون في هجمات ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم[17].

وأحد دواعي القلق المعروفة هو تقصير القوات الإسرائيلية في التدخل ووقف هجمات المستوطنين وقت حدوثها، بما في ذلك التقاعس في إلقاء القبض على المستوطنين في عين المكان. ومن بين الأسباب الرئيسة لهذا التقاعس الرسالة الملتبسة الموجهة إلى قوات الأمن في الميدان بخصوص سلطاتها ومسؤوليتها إزاء تطبيق القانون على المستوطنين الإسرائيليين[18].

سببان إضافيان وراء التقاعس المستمر في تطبيق القانون هما العراقيل التي تعترض قيام الضحايا من الفلسطينيين بتقديم شكاوى رسمية إلى الشرطة الإسرائيلية، وبالتالي الحيلولة دون القيام بالتحقيق، والمتابعة غير الكافية من جانب الشرطة الإسرائيلية للتحقيق في الشكاوى. وبالنسبة للسبب الأخير، فإن أكثر من 90 بالمائة من الشكاوى المقدمة إلى الشرطة الإسرائيلية، كما تقول منظمة ييش دين الإسرائيلية، والتي توبعت من جانب المنظمة نفسها، أغلقت دون توجيه اتهامات[19].

وفي الآونة الأخيرة، أدت الجهود الرسمية الساعية إلى "إضفاء الشرعية" بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية المقامة على أرض فلسطينية خاصة استولى عليها المستوطنون بالقوة إلى تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب وتُشجع على مزيد من العنف[20].

الحيطة، الينابيع التي تُنظم فيها جولات للمستوطنين في بعض المناسبات. وبينما كان الفلسطينيون في وقت إجراء المسح ما زالوا قادرين على الوصول إلى تلك الينابيع، فقد ذكر مزارعون ومقيمون أن الوجود الدائم لمجموعات من المستوطنين المسلحين في المنطقة يرهبهم ولا يشجع على الوصول. وفي 18 من 26 حالة ضمن هذه الفئة يتعزز احتمال الاستيلاء على الينابيع نتيجة وضع المستوطنين بعض العناصر المادية للبنية التحتية في منطقة النبع. (انظر القسم التالي).

عين حرشة، المزرعة القبلية (رام اللّه)

"أسكن في البيت الصغير قرب النبع. تملك عائلتي 70 دونماً من الأرض مزروعة بأشجار البرتقال والليمون، وكذلك خضروات مختلفة في دفيئات. وعلى غرار ستة مزارعين آخرين في المنطقة أروي الأشجار في المناطق السفلية من ماء النبع باستخدام نظام القنوات [...] ازداد الاحتكاك مع المستوطنين الإسرائيليين سوءاً، خاصة من بؤرة حريشة الاستيطانية من عام إلى آخر. يأتون في فصل الصيف إلى النبع كل أسبوع تقريباً للسباحة في بركة تجميع مياه النبع [...] في أيلول (سبتمبر) 2008 اعتدت مجموعة من المستوطنين جسديا على وجرحت ابن عمي (يبلغ من العمر 55 عاماً) وقد هرب منهم إلى بيتي، لكنهم لحقوا به ودخلوا البيت، وخربوا الأثاث وأشعلوا النار في البيت، الذي دُمر جزئياً ".

مزارع (الاسم محجوب) 55 سنة، المزرعة القبلية

نبع عين الأوير قرب قرية عطارة (رام اللّه). أصبحت معلماً لـ«رحلات» المستوطنين وتم تغيير اسمه إلى «عين عطاريت»

إلى جانب إلغاء أو تقليص وصول الفلسطينيين، بدأ المستوطنون الإسرائيليون، في 40 من بين 55 نبعاً تم تحديدها في المسح، بتطوير المنطقة المحيطة بالنبع. وفي حين يختلف مستوى الاستثمار من منطقة إلى أخرى، إلا أن أعمال التطوير تشمل العناصر التالية على الأقل؛ بناء أو ترميم بركة لتجميع مياه النبع، وضع مقاعد للجلوس، وطاولات خلوية، وحاويات للقمامة و/أو إنشاء معرّشات، وتعبيد أو تحسين الطرق المؤدية إلى النبع، وبناء مكان لوقوف السيارات، ونصب لافتات تؤدي إلى مكان النبع، وأيضا بالقرب منه، تحمل اسم النبع باللغة العبرية.

إضفاء أسماء عبرية على الينابيع يضيف بعداً رمزياً لعملية الاستيلاء على المكان. وفي حين بعض الأسماء العبرية مجرد كتابة للأسماء الأصلية العربية بحروف عبرية (مثلاً يتحول نبع عين الدوير إلى عين دفير) يحدث في حالات أخرى أن تُسمى الينابيع بأسماء أشخاص تكريماً لهم، وهم في العادة من مؤسسي المستوطنة القريبة، أو ضحايا هجمات فلسطينية، أو جنود قتلوا في الميدان (مثلا يتحوّل الاسم من عين سجمه إلى عين اسحق)[22].

وقد أشارت مقالة صحافية، مؤخراً، إلى وجود جماعة صغيرة من المتطوعين الإسرائيليين تدعى (أبرابانيل) هدفها الوحيد "اكتشاف" و"تجديد" الينابيع، خاصة في المناطق القريبة من المستوطنات. وحسب ما جاء في المقالة، كانت هذه الجماعة مسؤولة عن عمليات التطوير الأولى في سبعة على الأقل من الينابيع المُحددة في هذا المسح، والتطوير في العادة يشمل بناء أو توسيع بركة للماء. وفي حالات أخرى تصدّر تلك الأعمال أشخاص، أو جماعات صغيرة من المستوطنة القريبة[23]، وكثيراً ما تضم فتية متدينين. ويُنظر إلى المشاركة في هذا النوع من المبادرة بين بعض شرائح المستوطنين كجانب من "الإعداد الديني" للشباب[24]. وعلى بعض الينابيع توجد لافتات تشير إلى مشاركة هيئات رسمية إسرائيلية في تمويل، وتطوير، وصيانة المكان، وهي أساساً المجالس القطرية للمستوطنات. وهذه المجالس تقوم بدور الحكومة المحلية للمستوطنات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتتلقى تمويلا سخياً من الحكومة المركزية، عبر وزارة الداخلية في المقام الأول[25]. وفي حالتين أشارت لافتات على الأرض إلى مساهمات من الصندوق القومي اليهودي، وسلطة الطبيعة والمتنزهات، والجيش الإسرائيلي.

واستناداً إلى وجود 83 بالمائة من الينابيع في أرض تعتبرها السلطات الإسرائيلية ملكية فلسطينية خاصة، نفترض بقدر من المعقولية أن الأعمال التي يقوم بها المستوطنون في تلك الأماكن جرت دون الحصول على تراخيص بناء[26]. بيد أن السلطات الإسرائيلية، وكما هو الشأن بالنسبة لنشاطات غير قانونية أخرى للمستوطنين، قصّرت على الدوام في تطبيق القانون وهدم، أو إزالة، أعمال البناء غير المرخصة.

إحدى الحالات الاستثنائية التي تم التعرّف عليها في هذه الدراسة تخص نبع عين الكبير، المجاور لقرية دير الحطب، في محافظة نابلس (انظر صفحة الغلاف). استولى مستوطنون من مستوطنة إيلون موريه القريبة على هذا النبع، ونجحوا تماماً في تصفية وصول الفلسطينيين، وأعادوا تسمية النبع "عين كفير" إحياءً لذكرى (أفنر كفير) الجندي الإسرائيلي، الذي قتل أثناء تأدية الخدمة العسكرية. وقد بنت عائلة الجندي وأصدقاؤه في العام 2008 بركة للماء ونصباً تذكارياً بالقرب من النبع، ولكنهما تعرّضا للهدم من جانب الإدارة المدنية الإسرائيلية لعدم الحصول على ترخيص[27]. ومع ذلك، بعد عملية الهدم بوقت قصير أُعيد بناء البركة والنصب التذكاري، وطوّرت مساحة من الأرض كموقف جديد للسيارات بدعم من المجلس القطري للسامرة، ولم تتدخل الإدارة المدنية الإسرائيلية مرّة أخرى.

الاستيلاء على الينابيع وتطويرها جانب من اتجاه أكبر يستهدف تطوير البنية التحتية السياحية للمستوطنات الإسرائيلية. ويشمل هذا التوجه سلسلة واسعة من الأعمال مثل تطوير وترويج الأماكن الأثرية والمتاحف، وبناء طرق جانبية جديدة لرياضة المشي والدرّاجات، والمراصد، ومشاهد خلاّبة، وفنادق وتجهيزات أخرى لتأمين وسائل الراحة، وزيارة منشآت تجارية للنبيذ وزيت الزيتون[28]، وإحياء مناسبات فنية وثقافية منتظمة. معظم هذه المنشآت والمناسبات غير متاحة للفلسطينيين، إما بسبب وجودها داخل الحدود البلدية للمستوطنات، حيث يُحظر دخول الفلسطينيين بأوامر عسكرية، أو نتيجة الخوف من المضايقات.

تُدعم العديد من هذه المبادرات وتموّل (جزئياً أو كلياً) من جانب جهات حكومية أو شبه حكومية إسرائيلية، بما فيها المجالس المحلية والقطرية للمستوطنات، ووزارة السياحة، وسلطة الطبيعة والمتنزهات العامة، والصندوق القومي اليهودي. ومن بين المجالس القطرية الستة للمستوطنات العاملة في الضفة الغربية، كان لمجلس بنيامين القطري، الذي يضم كل مستوطنات محافظة رام الله، دور الطليعة في تلك المبادرات. ففي موازنته للعام 2011، مثلا، خصص المجلس ما يزيد عن

4.4 مليون شاقل لدائرة السياحة التابعة له، تشمل 300,000 شاقل "لتطوير البنية التحتية"، و95,000 شاقل لوضع "علامات سياحية إرشادية"، و30,000 شاقل للدعاية و25,000 شاقل لصيانة المواقع السياحية[29].

تتم الدعاية لأماكن المستوطنين السياحية وشركاتهم، ويتم الترويج لها، بصورة منتظمة لدى الجمهور اليهودي الإسرائيلي. وتحتوي الصفحة الإلكترونية لمجلس بنيامين القطري، مثلا، على قسم متعدد الطبقات خُصص للسياحة في أماكن المستوطنات، ويضم صفحة دعاية منفصلة عن 17 نبعاً "جددها" المستوطنون في منطقة رام اللّه[30]. وقد نجحت صناعة السياحة الاستيطانية، إلى حد كبير، في اختراق وسائل الإعلام الإسرائيلية الرئيسة، وأنشطة الإنترنت، والأدبيات المعنية بالسياحة "الداخلية".

صرّح الناطق باسم مجلس بنيامين القطري، رداً على مقال نشرته وسائل الإعلام حول هذا الموضوع في 2010، بما يلي:

"وقع تطوّر كبير في السياحة في السنتين الماضيتين. نُرمم أيضاً، كجزء من خطط التطوير لدى وزارة السياحة والمجلس القطري، الينابيع المظلمة ونعمل على تحويلها إلى أماكن سياحية ممتعة. الينابيع ليست من الأملاك الخاصة للمجلس، وهي مفتوحة للعموم. ونتيجة أسباب أمنية واضحة، وفي أعقاب هجمات إرهابية وقعت من قبل، لا تسمح قوات الجيش الإسرائيلي للعرب بالوصول إلى ينابيع قرب المستوطنات. والينابيع الأخرى مفتوحة ويمكن للجميع الوصول إليها"[31].

إن تطوير البنية التحتية السياحية للمستوطنات الإسرائيلية يسهم في ترسيخ مشروع الاستيطان، على الأقل، بثلاث طرق مميّزة: يوسّع مجال سيطرة المستوطنات على الأرض، ويضيف مصدراً للدخل والتشغيل للمستوطنين، ويسهم في "تطبيع" المستوطنات لدى قطاعات واسعة في المجتمع الإسرائيلي، وكذلك لدى بعض السائحين الأجانب. هذا، وتدل الفقرة الافتتاحية في دليل للسياحة التي تخدم نوعا معيّناً من السائحين، في مستوطنات الضفة الغربية، طُبع حديثاً، على جوهر الهدف الأخير:

"ربما في الأمر مفاجأة، ولكن يهودا والسامرة ليست مجرد مستوطنات تشع منها الأيديولوجيا وحسب، فهناك أيضاً، وبالدرجة الأولى، حياة جيدة. تربة ممتازة لزراعة الزيتون، والكروم لصناعة النبيذ، وأماكن مثيرة، وفيها فنانون يبدعون، أماكن إقامة جيدة للنوم والإفطار، ومطاعم لمحبي الطعام الجيد، ومزارع أغنام. لم لا؟"[32].

التأثير الإنساني

للممارسات الموثقة في هذا المسح تداعيات عديدة على الحياة اليومية للفلسطينيين القاطنين في المناطق المتضررة، تشمل تآكل سبل المعيشة الزراعية، تدهور مستوى الأمن الشخصي للأفراد، وتزايد الإحساس بالتهديد، وفقدان السيطرة على المكان.

وعلى الرغم من انخفاض مردودها من المياه، بقيت الينابيع أكبر مصدر وحيد للري، ومن المصادر الهامة لسقي الماشية[33]. وهي أيضاً، وإن كانت بدرجة أقل، مصدر مياه للاستهلاك المنـزلي[34]. تعتمد عليها البيوت غير الموصولة بشبكة المياه، أو التي تصلها المياه في أوقات متقطعة، كوسيلة لتلبية الحاجات المنـزلية، خاصة في فصل الصيف.

نتيجة العوائق المنهجية فإن إجمالي كمية المياه التي لم تعد متاحة للفلسطينيين نتيجة الممارسات المذكورة في هذا التقرير، وأيضاً ما ينجم عن ذلك من تأثير على مداخيلهم، لا يمكن أن يُقاس. ومع ذلك، تشير معلومات تم الحصول عليها خلال هذا المسح، وتم بيانها في دراسات الحالة المعروضة هنا، إلى أن التأثير الكلي على سبل معيشة المجتمعات المتضررة كبير.

من بين كافة الينابيع التي جرى تحديدها في هذا المسح، فإن ما يقارب ثلاثة أرباعها يُستخدم، أو استخدم في الماضي، من جانب الفلسطينيين للري، وسقي الماشية، أو للأمرين معاً. وبالنسبة للعديد من المزارعين المتضررين فإن التأثير الأساسي للممارسات المُشار إليها في هذا التقرير هو فقدان الوصول إلى الأرض الزراعية قرب النبع، وما ينجم عن ذلك من خسارة في عوائد المحاصيل الزراعية. كما اضطر آخرون استمروا في زراعة الأرض، ورعي مواشيهم قرب منطقة استولى عليها المستوطنون، للاعتماد على مصادر مياه بديلة وأغلى سعراً، أو مجابهة نقصان الإنتاجية نتيجة الاعتماد حصرياً على مياه الأمطار.

حوالي 60 بالمائة من الينابيع المحددة في المسح، بما فيها العديد من تلك المستخدمة في الري، ما تزال أو استُخدمت كمصدر تكميلي لتلبية الحاجات المنـزلية (الشرب، الطهي، التنظيف، والعادات الصحية). وبالنسبة لتلك المجتمعات والبيوت فإن فقدان الوصول إلى النبع أسفر عن زيادة في النفقات لشراء الماء المنقول بالصهاريج. وفي مناطق بعيدة متضررة من القيود المفروضة على الوصول، كالمجتمعات البدوية شمالي غور الأردن، يدفع السكّان ما يصل إلى 25 شاقلاً مقابل لتر مكعّب من مياه الصهاريج، وهذا أكثر بخمس مرّات من سعر المياه المنقولة عبر شبكة المياه[35].

ولم يقتصر التأثير السلبي لاستيلاء المستوطنين على الينابيع والحقول المجاورة على سبل معيشة الناس، بل تجاوزها إلى جوانب أخرى في حياتهم، مثل الاستجمام العائلي. وقد أصبحت هذه الفعالية ضرورية بشكل مطرد منذ بداية الانتفاضة الثانية، نتيجة فقدان الوصول إلى مناطق تؤدي هذا الغرض، كشاطئ البحر الميت، وأيضاً المناطق الخضراء الواقعة في الوقت الحاضر وراء الجدار.

كما لعب وضع اليد على الينابيع وتطويرها كمناطق جذب للسائحين دوراً هاماً في تعزيز سيطرة المستوطنين على المكان، على نحو يتجاوز بكثير الأماكن التي تم الاستيلاء عليها. وهذا ناجم عن الموقع الاستراتيجي للعديد من الينابيع نسبة إلى أماكن أخرى طوّرها المستوطنون في المنطقة نفسها، مثل البؤر الاستيطانية والأماكن الأخرى لجذب السائحين إلى جانب الينابيع نفسها. إن وجود مستوطنين مسلّحين في نقاط متعددة في منطقة بعينها يرهب السكّان، وعمليا يحوّل المكان بين هذه النقاط إلى مكان غير متاح لاستخدام الفلسطينيين.

يتضح تأثير تحوّلات تطرأ على المكان بهذه الطريقة في منطقة كتلة مستوطنتي شيلو - إيلي (انظر الخارطة). منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي وضع الجيش الإسرائيلي اليد، على آلاف الدونمات، أو أعلنها "أراضي دولة" في هذه المنطقة لإنشاء المستوطنتين[36]. لاحقا، وحتى العام 2003 استولى المستوطنون على نقاط إستراتيجية حول هذه الكتلة، وأقاموا عشر بؤر استيطانية غير مرّخصة، إلى جانب الاستيلاء على، وتالياً زراعة أرض فلسطينية خاصة في الجوار. الموقع الأثري (تل شيلو) الذي يديره المستوطنون، ويغطي منطقة تبلغ مساحتها حوالي 150 دونما، تم تطويره أيضاً بالقرب من مستوطنة شيلو[37]. ونظراً لموقعيهما الخاص أسهم الاستيلاء على نبعي عين عريك (انظر الصورة صفحة 3) وعين المهيبر إلى حد كبير في تعزيز سيطرة المستوطنين على المنطقة الواقعة بين هذين النبعين وأماكن أخرى

وقد أسفر الوجود المنتظم لمستوطنين مسلحين عند الينابيع وجوارها إلى عدم الشعور بالأمن إلى حد كبير لدى الرجال والنساء والأطفال في المجتمعات الفلسطينية القريبة،

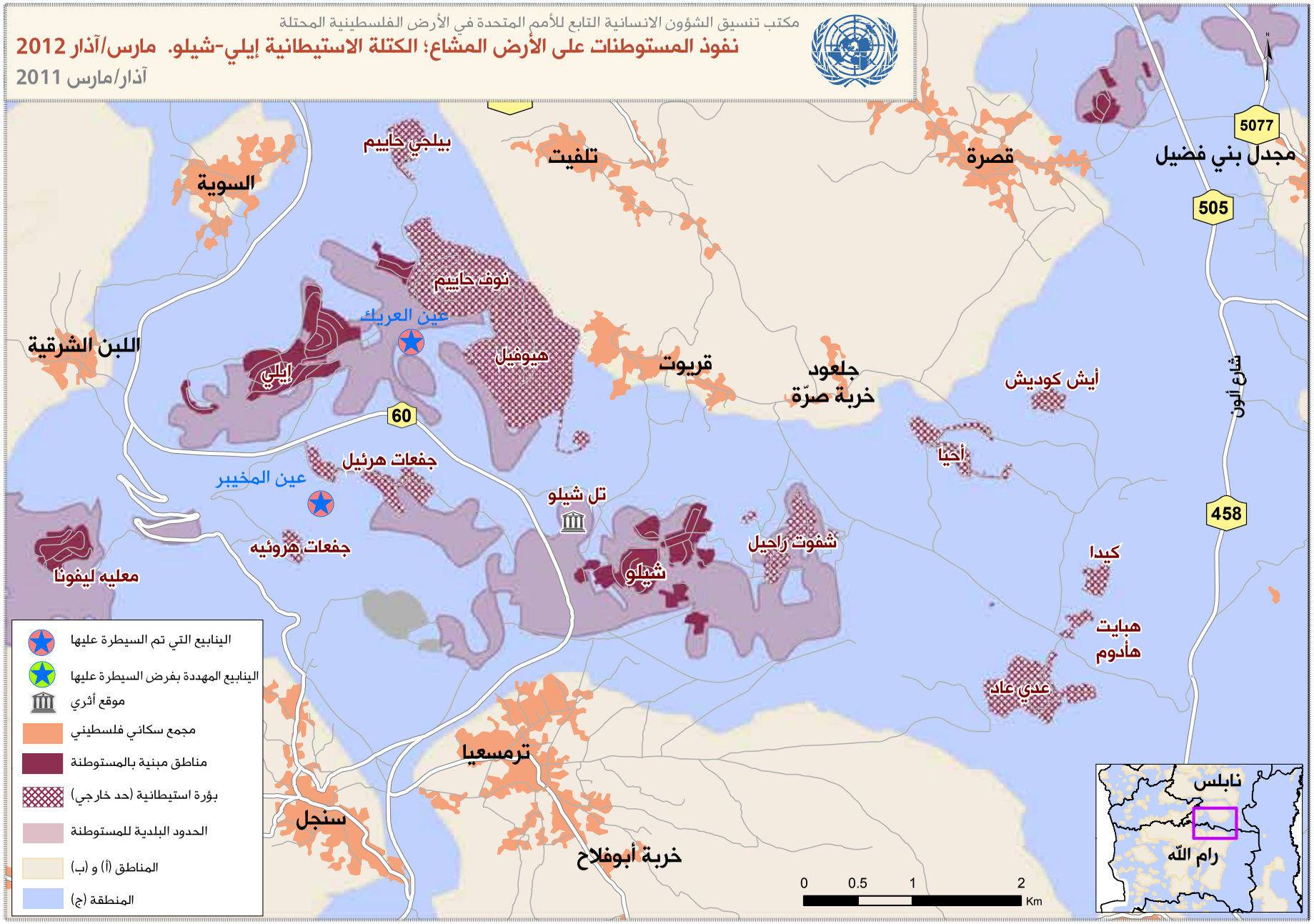
مكتب تنسيق الشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة
نفوذ المستوطنات على الأرض المشاع؛ الكتلة الاستيطانية إيلي-شيلو. مارس/آذار 2012
آذار/مارس 2011
بيلجي حاييم
تلفيت
قصرة
مجدل بني فضيل
5077
505
السوية
نوف حاييم
عين العريك
اللبن الشرقية
إيلي
هيوفيل
قريوت
جلعود
خربة صرّة
أيش كوديش
شارع أيلون
60
جفعات هرئيل
أحيا
عين المخيبر
تل شيلو
458
جفعات هرؤيه
شفوت راحيل
شيلو
كيدا
معليه ليفونا
هبايت هأدوم
عدي عاد
ترمسعيا
سنجل
خربة أبوفلاح
الينابيع التي تم السيطرة عليها
الينابيع المهددة بفرض السيطرة عليها
موقع أثري
مجمع سكاني فلسطيني
مناطق مبنية بالمستوطنة
بؤرة استيطانية (حد خارجي)
الحدود البلدية للمستوطنة
المناطق (أ) و (ب)
المنطقة (ج)
0 0.5 1 2
Km
نابلس
رام الله

جزئيا بسبب الزيادة المطردة في الصدامات والاحتكاك. وفي حالة واحدة على الأقل أدى الاستيلاء على نبع إلى احتجاجات أسبوعية، تحوّلت إلى صدامات سقط فيها ضحايا وأدت إلى عمليات اعتقال (انظر القسم التالي).

إدارة إسرائيل لمصادر المياه في الضفة الغربية

منذ بداية احتلالها في العام 1967، أنشأت إسرائيل وحافظت على نظام للسيطرة المباشرة على استغلال وتوزيع مصادر المياه في الضفة الغربية. وقد عمل هذا النظام- الذي يشمل نظام تصاريح مقيّدة تُطبّق على تطوير أي بنية تحتية تتصل بموضوع المياه- لصالح السكان الإسرائيليين، في إسرائيل والمستوطنات، على حساب حقوق الفلسطينيين وحاجتهم من المياه.

وفي سياق اتفاقات أسلو الموقعة في تسعينيات القرن الماضي، أنشئت لجنة إسرائيلية- فلسطينية مشتركة للمياه، وأعطيت صلاحية تنظيم استخدام مصادر المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من التمثيل الفلسطيني في اللجنة المشتركة للمياه، إلا أن هذه الآلية منحت إسرائيل القدرة على الاعتراض على أو تأخير أية مشاريع ذات صلة بالمياه (بما في ذلك مشاريع في المنطقة أ و ب). علاوة على ذلك، أي مشروع سيتم تنفيذه ويخص المياه في المنطقة (ج)، التي تغطي 60 بالمائة من مساحة الضفة الغربية، يتطلب أيضاً تصريحاً من الإدارة المدنية الإسرائيلية، التي تديرها إسرائيل بمفردها. و في ظل التفسير الإسرائيلي للاتفاقات فإن هذا التفسير ينطبق على صيانة وتجديد الآبار والخزانات القائمة حاليا. قد أسفر هذا النظام متعدد الطبقات للحصول على موافقات بشأن مشاريع المياه في رفض أو تأخير العشرات من مشاريع المياه المقدمة من جانب السلطة الفلسطينية[38].

لقد حُرم الفلسطينيون، على مدار الاحتلال، من الوصول إلى المياه من نهر الأردن، وهو المصدر الأساسي للمياه السطحية في الضفة الغربية[39]. لذلك، أصبح الحوض الجوفي في المنطقة الجبلية مصدر المياه الوحيد القابل للوصول من جانبهم لتلبية الاحتياجات المنـزلية والزراعية. وهذا الحوض الجوفي مصدر عابر للحدود، مما يعني إمكانية استخدامه، حسب القانون الدولي، من جانب الفلسطينيين والإسرائيليين، بطريقة متساوية ومعقولة. ولكن يقدّر من ناحية عملية أن إسرائيل تستخدم ما يزيد عن 86 بالمائة من المياه المُستخرجة من الحوض الجوفي، مقارنة بأقل من 14 بالمائة للفلسطينيين[40].

تنعكس عدم المساواة في توزيع المصادر المشتركة عبر وجود فجوة هائلة في استهلاك المياه للحاجات المنـزلية لدى الإسرائيليين (في الضفة الغربية وإسرائيل) الذي يصل إلى ما معدّله 300 لتر للفرد في اليوم، مقارنة بحوالي 70 ليتراً في اليوم للفرد لدى الفلسطينيين. وهذا أقل بكثير من معدل 100 ليتر في اليوم للفرد، الموصى به من جانب منظمة الصحة العالمية[41].

كل المستوطنات التي تعترف بها السلطات الإسرائيلية بصفة رسمية، وكذلك العديد من البؤر الاستيطانية، متصلة بشبكة المياه، وتتلقى الخدمة عبر سلطة المياه الوطنية الإسرائيلية (ميكروت) من آبار في الضفة الغربية وإسرائيل. ومعظم المياه المخصصة للمستوطنات والعديد من البؤر الاستيطانية تُستخدم في إنتاج المحاصيل الزراعية لغرض التصدير. كما وتشمل المعونات المالية المقدمة من الحكومة الإسرائيلية منتجاتها الزراعية، وتساعد في تعديل سعر المياه ومنافع أخرى[42].

من ناحية أخرى، حوالي 300 ألف من الفلسطينيين في الضفة الغربية في وضع ضعيف بسبب ندرة المياه. وهذا يشمل 14 ألفاً يقيمون في حوالي 100 من المجتمعات الرعوية في المنطقة (ج) لا توجد فيها بنية تحتية للمياه، وهم يتمكنون من الوصول إلى أقل من 30 ليترا للفرد في اليوم. تعتمد هذه المجتمعات على نقل المياه بالصهاريج، بأسعار تزيد خمس مرّات عن سعر مياه شبكة الري. كما وتصدر أوامر بالهدم لأحواض تجميع المياه التي تبنيها تلك المجتمعات دون تصريح من السلطات الإسرائيلية، وهي تصاريح يكاد يستحيل الحصول عليها. في العام 2011 وحده تم بالفعل هدم 70 من تلك الأحواض.

دراسات حالة

أ- عين القوس، النبي صالح (رام اللّه)

نبع عين القوس هو الأكبر بين خمسة ينابيع تقع على طول وادي رية، الممتد بين قرى النبي صالح ودير نظام في القسم الشمالي الغربي لمحافظة رام اللّه. كلتا القريتين ومجموع ساكنيها 1,600 نسمة جزء من "قطعة أرض" (لأغراض التقسيم الإداري لتسجيل الأرض والضرائب) تغطي 4,765 من الدونمات. ويعتبر وادي رية أخصب منطقة في هذه القطعة.

وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي، في تشرين أول/أكتوبر 1977 على إنشاء مستوطنة جديدة تسمى "حلميش" (تُعرف أيضاً باسم نيفي تسوف) بجوار قرية النبي صالح، في مكان استُخدم قبل العام 1967 معسكراً للجيش الأردني. بعد سنة، تم وضع اليد على 600 دونم من الأرض المملوكة لخواص تقع قرب المعسكر "لحاجات عسكرية"، وخصصت للمستوطنة[43]. كما تم على مدار العقد التالي وضع اليد على مئات من الدونمات الإضافية بعد إعلانها "أراضي دولة"[44]. وفي الوقت الحالي تضم حدود مستوطنة حلميش 2,510 دونمات، تبلغ مساحة المبني منها حوالي 20 بالمائة، ويقطنها 1,100 من المستوطنين الإسرائيليين[45].

وبالإضافة إلى وضع اليد على الأرض، ومنذ بداية الانتفاضة الثانية في العام 2000، استولى المستوطنون تدريجياً على 450 دونماً في وادي رية تقع خارج الحدود الرسمية لحلميش، وضموها إلى المستوطنة بحكم الأمر الواقع (انظر الخارطة). وقد اقتضت عملية الاستيلاء تسييج تلك المناطق، وفتح طرق داخلها، وزراعة الأرض (انظر الصورة صفحة 18).

"تطبيق القانون" والاستيلاء على النبع

إجمالاً، سارت عملية الاستيلاء على الأرض حول المستوطنة بهدوء، ودون تدخل من السلطات الإسرائيلية. ولكن في شهر تشرين ثاني/نوفمبر 2008 قامت الإدارة المدنية، جزئياً، بتفكيك سياج يضم بحكم الأمر الواقع الأرض الواقعة شمالي المنطقة المبنية في المستوطنة، بدعوى أن السياج وضع هناك دون الحصول على رخصة بناء. ولم تعقب هذه الخطوة إجراءات أخرى تستهدف وقف زراعة الأرض التي سُيّجت من قبل من طرف المستوطنين، ناهيك عن إعادة الأرض إلى أصحابها الفلسطينيين. علاوة على ذلك، في حين استُخدم

نبع عين القوس أطلق عليه اسم «معين مير»

السياج لتكريس ضم المنطقة إلى المستوطنة، شكّل أيضاً مانعاً مادياً بين المستوطنة وبقية أراضي قرية النبي صالح. ونتيجة لذلك، فإن تفكيك السياج، وفي ظل غياب أية إجراءات إضافية، أثار المزيد من أعمال التعدي على أراضي القرية، بما فيها الاستيلاء السريع على نبع عين القوس.

وبالفعل، منذ أواخر العام 2008 بدأ شبّان من مستوطنة حلميش "زيارات" منتظمة للنبع، وأعمال تطوير حوله. خلال أشهر قليلة بُنيت بركة جديدة للماء، ونُصبت مقاعد وطاولات خلوية، وعريش للحماية من الشمس. كما وضعت لافتة كبيرة على صخرة قرب النبع مُعلنة اسمه الجديد "نبع مئير" على اسم مئير سيغال وهو، كما تفيد اللافتة، أحد مؤسسي حلميش.

وبينما يبدو الاستيلاء على النبع وتجديده مبادرة محلية، إلا

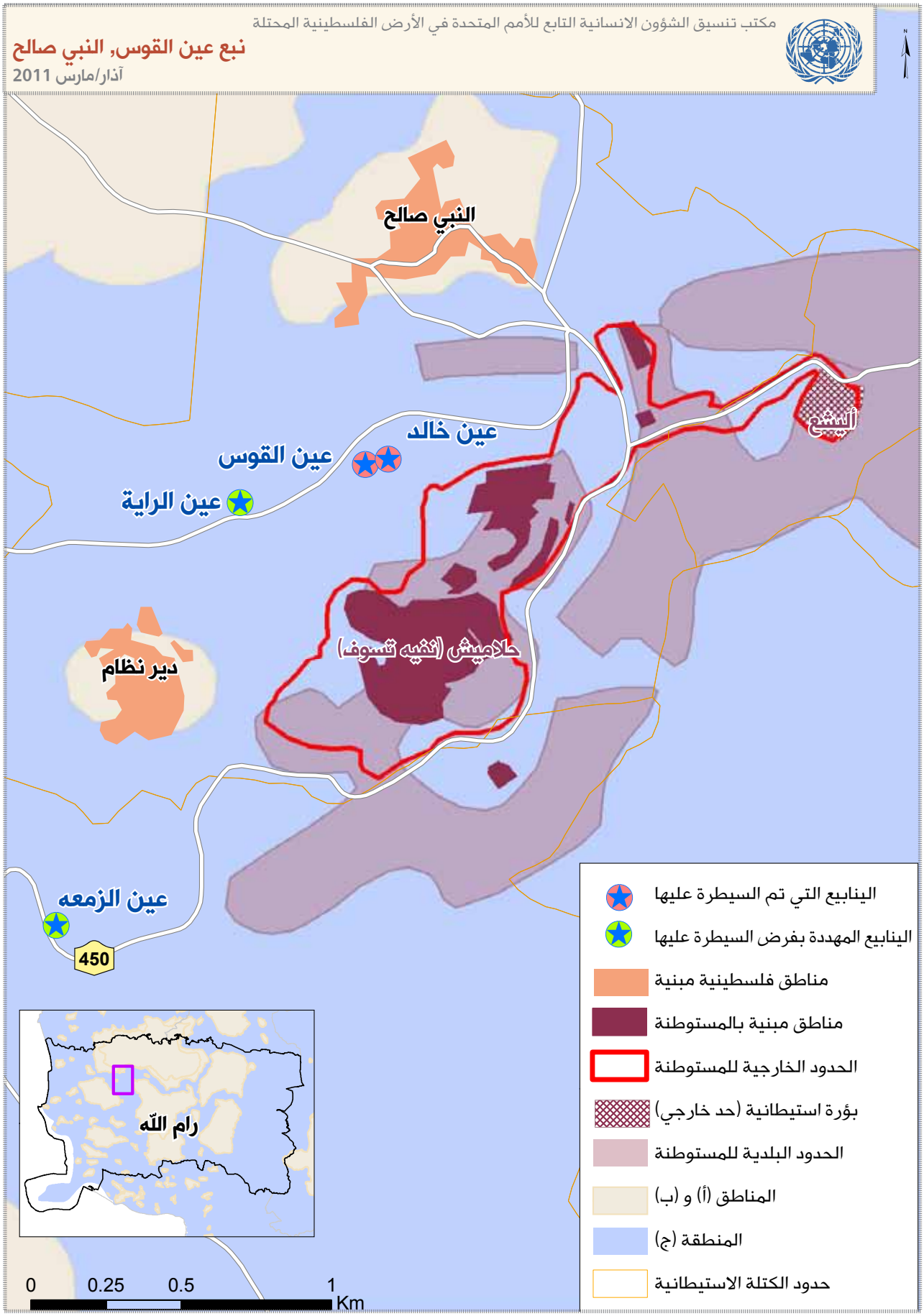
مكتب تنسيق الشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة
نبع عين القوس, النبي صالح
آذار/مارس 2011
N
النبي صالح
عين خالد
عين القوس
عين الراية
ألبيره
دير نظام
حلاميش (نفيه تسوف)
عين الزمعه
450
رام الله
0
0.25
0.5
1
Km
الينابيع التي تم السيطرة عليها
الينابيع المهددة بفرض السيطرة عليها
مناطق فلسطينية مبنية
مناطق مبنية بالمستوطنة
الحدود الخارجية للمستوطنة
بؤرة استيطانية (حد خارجي)
الحدود البلدية للمستوطنة
المناطق (أ) و (ب)
المنطقة (ج)
حدود الكتلة الاستيطانية

أن مجلس بنيامين القطري دعم هذا الأمر، موصياً بزيارة المكان في القسم الخاص بالسياحة في صفحته الإلكترونية على الإنترنت[46].كما أضاف المجلس القطري إشارة طريق بنية اللون (بالعبرية والإنكليزية) قرب النبع، لإرشاد الزوّار. وهذا النوع نفسه من الإشارات يمكن العثور عليه قرب ينابيع أخرى في منطقة رام اللّه (انظر الصورة صفحة 11).

وبما أن منطقة النبع ملكية خاصة لفلسطينيين، حسب سجلّات الإدارة المدنية، فمن المفترض أن تكون كل أعمال المستوطنين قد جرت دون الحصول على تراخيص من الإدارة المدنية الإسرائيلية[47]. قدّم مواطنون من النبي صالح في الأشهر التالية لعملية الاستيلاء ست شكاوى منفصلة إلى الشرطة الإسرائيلية حول التعدي على الأرض، وإلحاق الضرر بالممتلكات، والاعتداءات الجسدية، وقد أغلقت خمس منها بدعوى عدم معرفة "هوية الفاعل" وفي شكوى أخرى بدعوى "نقص الأدلة"[84].

أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية في شباط (فبراير) 2010 أمراً عسكرياً يُعلن النبع ومحيطه (15 دونماً) "موقعاً أثرياً" يُحظر فيه القيام بأعمال التطوير[49]. وبعد صدور الأمر، أبلغ قائد الفرقة العسكرية الإسرائيلية، في هذه المنطقة، رئيسي مجلس قروي النبي صالح، ومجلس قروي دير نظام، أن ما بني من بنية تحتية عند النبع ستتم إزالته. وجاء هذا القرار في سياق صدامات متصاعدة واهتمام لدى الرأي العام بمظاهرات منتظمة خرجت ضد عملية الاستيلاء (انظر أدناه). ومع ذلك، لم يُزل شيء من البنية التحتية حتى الآن.

خسارة سبل المعيشة

كان التوسّع السريع لمستوطنة حلميش، الذي أسفر عن خسارة ما يزيد عن 1,000 دونم من الأرض العامة والخاصة المستغلة من قبل في الزراعة والرعي، عاملاً رئيساً في زعزعة سبل المعيشة الزراعية لسكان قريتي النبي صالح ودير نظام. وقد كان الاستيلاء على نبع عين القوس آخر خطوات هذه العملية المستمرة منذ 35 عاماً.

يقع النبع نفسه داخل قطعة أرض من أربع دونمات يملكها بشير التميمي (الرئيس الحالي لمجلس قروي النبي صالح). وقبل الاستيلاء عليها تم تأجير هذه الأرض على مدار فترة طويلة من الوقت لمنجد التميمي من قرية دير نظام، وكانت مصدر دخل لعائلته الصغيرة، بما فيها أطفاله الأربعة. زُرعت قطعة الأرض بانتظام بالقمح قبل الاستيلاء عليها، وكان مردودها في المتوسّط سبعة أطنان في الموسم الواحد، ما يدر دخلاً سنوياً يبلغ حوالي 8,000 شيقل، كما زُرعت فيها المحاصيل الموسمية كالخيار والطماطم وكانت تستخدم في استهلاك العائلة.

وحتى العام 2009، استُخدم نبع عين القوس للري ليس من جانب منجد التميمي وحسب، ولكن من جانب عشرة مزارعين آخرين يزرعون محاصيل موسمية متنوعة وفواكه (الغالب أشجار زيتون ولوز وتين) في وادي رية، كما استُخدمت من جانب عدد من الرعاة. وعلى الرغم من مضايقات متكررة من المستوطنين، واصل بقية المزارعين زراعة الأرض. ولكن منذ الاستيلاء على النبع اضطروا للاعتماد على مصادر مياه بديلة وأغلى سعراً للري، مثل شبكة المياه المحلية، والمياه المنقولة بالصهاريج. عموماً، أثر منع الوصول إلى النبع سلبياً على سبل معيشة ما لا يقل عن 70 آخرين من السكّان (دون حساب عدد الرعاة).

الاحتجاجات وانعدام الأمن

أسفر الاستيلاء على النبع عن تدهور الأمن المادي للمواطنين الفلسطينيين أيضاً. ليس نتيجة الوجود المنتظم للمستوطنين المسلحين عند النبع والمناطق المجاورة وحسب، ولكن في المقام الأوّل نتيجة أعمال الاحتجاج اليومية التي قام بها فلسطينيون وإسرائيليون ومتضامنون دوليون، والوسائل التي استخدمتها القوات الإسرائيلية في محاولة لإخماد الاحتجاجات.

تتطوّر أغلب أعمال الاحتجاج إلى مجابهات عنيفة مع القوات الإسرائيلية بمجرد وصول المتظاهرين إلى حافة المنطقة المبنية في القرية. وتشمل الصدامات في العادة إلقاء حجارة من جانب بعض المتظاهرين من ناحية، مقابل إطلاق كميات كبيرة من الغاز المسيّل للدموع، وقنابل الصوت، ورذاذ الفلفل، وكذلك ضرب المتظاهرين بالهراوات وركلهم ولكمهم من جانب القوات الإسرائيلية من ناحية أخرى. كما ويُستخدم الرصاص المطاطي والحي، ولكن بدرجة أقل[50]. بين عامي 2009 و2011 قُتل متظاهر واحد، وجرح 185 آخرون، بينهم 26 طفلا، وخلال الفترة نفسها جرح 12 من أفراد القوّات الأمنية في صدامات كهذه.

ولتقليل عدد المشاركين في المظاهرات، يصدر يوم الجمعة من كل أسبوع أمر عسكري يُعلن كامل المنطقة المبنية في النبي صالح وكذلك المنطقة المحيطة بالنبع، منطقة عسكرية مُغلقة. يحظر الأمر العسكري دخول أي شخص ليس من

المقيمين في القرية إلى المناطق المُشار إليها، بين الساعة السادسة صباحاً والساعة العاشرة مساءً، ويتولى تنفيذه جنود يؤمون حاجزاً بصفة مؤقتة يتحكم بالوصول إلى القرية، بالإضافة إلى حواجز "طيّارة" مختصة، عبر طرق أخرى.

أخيراً، بينما يقع القسط الأكبر من العنف في أيام الجمعة في مجرى أعمال الاحتجاج، إلا أن سكّان النبي صالح يعانون من مداهمات ليلية منتظمة وعمليات تفتيش تقوم بها القوّات الإسرائيلية على مدار أيام الأسبوع، وذكر سكّان القرية أيضاً أنهم بسبب أعمال الاحتجاج تعرضوا في اتصالات هاتفية لتهديدات متنوعة من مجهولين[51]. وقد أظهرت عمليات تقديم المساعدة النفسية- الاجتماعية أن للعمليات العسكرية والعنف الذي يكاد يلف كل بيت في القرية أثر سلبي خاصة على الأطفال، بما في ذلك مشاعر الخوف، وانعدام الأمن، والإحباط، التي تحد من آلية التحمل لدى مجتمع القرية بشكل عام.

ب – عين المخناة، بورين (نابلس)

تقع قرية بورين (يقطنها 3,700 نسمة) على مسافة ثماني كيلومترات جنوب مدينة نابلس. وحدود "قطعة الأرض" المقامة عليها (انظر الإشارة الواردة أعلاه) تشمل القرية المجاورة عراق بورين (يقطنها 1,100 نسمة) وتغطي منطقة تبلغ 18,470 دونماً. بيد أن توّفر الأرض ومصادر المياه لاستخدام الفلسطينيين، في هذه المنطقة الواسعة، تقلّص على نحو مطرد خلال 35 سنة مضت نتيجة وضع اليد على الأرض لإنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية.

وقع التطوّر الأساسي المتصل بهذا التقرير في كانون الثاني/ يناير 1982، عندما وضع الجيش الإسرائيلي يده على 200 دونم حول قمة احد التلال شمالي القرية لإنشاء بؤرة عسكرية متقدمة (تعرف أيضاً باسم "ناحال") وتم تسليمها بعد عام

للمستوطنين، وأطلق عليها اسم "هار براخا"[52]. وفي السنوات القليلة التالية أُعلن عما يزيد عن 2,000 دونم "أراضي دولة"، وخُصصت لتوسيع المستوطنة، البالغ عدد سكانها في الوقت الحالي 1,700 نسمة.

نبع عين المخناة هو الأكبر بين سبعة ينابيع في منطقة بورين، ويقع على مسافة حوالي كيلومتر واحد إلى الجنوب من مستوطنة "هار براخا". ونتيجة وجوده في أرض مملوكة ملكية فلسطينية خاصة، ومزروعة من جانب الفلسطينيين، لم يشمل أي من الأوامر والإعلانات سالفة الذكر منطقة النبع. ولكن وجود طريقين يصلان المستوطنة في اتجاه الغرب أدى إلى تطويق النبع من ثلاث جهات، وهذا الأمر افتتح عملية عزله عن بورين واستيلاء المستوطنين عليه[53]. جاءت اللحظة الفارقة التالية في هذا الاتجاه في العام 1998، عندما أنشئت بؤرة استيطانية جديدة اسمها "سني يعقوب" إلى الجنوب من عين المخناة، ما أبقى النبع والطريق الترابية التي تصله ببورين بين المستوطنتين.

في العام 2001، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، أغلق الجيش الإسرائيلي الطريق سالفة الذكر في الاتجاهين، ما جعل النبع، وحوالي 900 دونم من الأرض القريبة منه المملوكة ملكية فلسطينية خاصة، غير متاحة إلى حد كبير لوصول الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن متراس الطريق على الطريق المؤدية من بورين إلى عين المخناة أزيل في وقت لاحق، إلا أن الفلسطينيين الذين يتمكنون من استخدام الطريق حتى الآن هم الذين يشتغلون في المستوطنة، ويحملون تصاريح خاصة. وتتولى تطبيق هذا الحظر دوريات الجيش الإسرائيلي، والحواجز "الطيّارة" المختصة، المنتشرة على مدخل الطريق بصفة يومية[54].

ومنذ العام 2004، بعد إلغاء وصول الفلسطينيين إلى المنطقة، بدأ مستوطنو هار براخا بتطوير النبع، وزراعة جانب من الأرض حوله (قرابة 100 دونم) بالزيتون والكروم. كما أعطي للنبع اسمان باللغة العبرية يستخدمان بالتبادل "عين أماسا" و"عين يوسف"[55]. وشملت الأعمال على الأرض بناء حوض صغير فوق النبع، يستخدم كحمام طقسي يهودي للرجال، بسبب خصائص التطهير المنسوبة لمياه النبع[56]. وكذلك أضيفت طاولات ومقاعد خلوية، وبركة لتجميع المياه من النبع، بمساعدة مالية من مجلس السامرة القطري.

وكما حدث في كل مكان آخر، رغم أن الإنشاءات جرت على أرض مملوكة ملكية فلسطينية خاصة، ودون الحصول على تراخيص بناء، إلا أن السلطات الإسرائيلية أحجمت عن القيام بأي إجراء لتنفيذ القانون ضد تعديات المستوطنين. بل خلافاً لذلك، شمل أمر عسكري، وخارطة توضح حدود "منطقة عمليات" المنسق الأمني لمستوطنة هار براخا، في العام 2009 نبع عين المخناة ضمن تلك الحدود[57]. وقد شكّل وضع النبع ضمن تلك الحدود، رغم وجوده على مسافة 1,000 متر من الحدود الخارجية للمستوطنة، وحوالي 250 متراً تحتها، إشارة قوية من السلطات الإسرائيلية مفادها أن النبع جزء بحكم الأمر الواقع من المستوطنة.

قبل استيلاء المستوطنين عليه، استُخدم نبع عين المخناة في ري حوالي 400 دونم من الأرض القريبة منه، التي يزرعها مزارعو بورين. كما استُخدم في سقي ماشية القرية. ولكن مع انحسار الوصول إلى مناطق الرعي ومصادر المياه الطبيعية، وما نجم من زيادة في النفقات (العلف والمياه مدفوعة الثمن) تقلص الحجم الإجمالي للماشية خلال العقد الماضي من 3,000 رأس إلى 600 رأس. ويقدّر علي عيد، رئيس المجلس المحلي، أن فقدان الوصول إلى منطقة نبع عين المخناة بمفردها أثر مباشرة على دخل ما يقارب 100 من العائلات الصغيرة. كما تزعزعت سبل حياة أهل القرية نتيجة الاستيلاء على نبعين إضافيين، علاوة على تلويث نبع آخر نتيجة أنشطة المستوطنين.

مبنى أقيم فوق نبع عين المخناة يستخدم كحمام طقسي يهودي (ميكفي).

وإلى جانب التوسع الاستيطاني حول القرية ازداد أيضا عدد الهجمات وانعدام الأمن. كما أدى موقع قرية بورين بين مستوطنات هار براخا و سنيه يعقوب و يتسهار, والتي تعتبر معاقل اليمين المتطرف الإسرائيلي، إلى جعل القرية واحدة من أكثر القرى عرضة لعنف المستوطنين.

في السنوات الخمس الماضية، وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 64 هجمة نفذها المستوطنون على القرية والتي إما تؤدي إلى خسائر بشرية أو أضرار في الممتلكات.

ج- عين السجمة، نحالين (بيت لحم)

يقع نبع عين السجمة داخل حدود "قطعة أرض" قرية نحالين، في محافظة بيت لحم. تخص ملكية الأرض حول النبع (حوالي 700 دونم) ثلاث عائلات مختلفة من مدينة بيت لحم. ولكن، منذ ثلاثينيات القرن الماضي قامت تلك العائلات بتأجير الأرض لعائلة أخرى لغرض الزراعة (عائلة ثوابتة) حسب التقاليد المحلية (مزارعة) حيث يقوم المزارع بزراعة الأرض مقابل ثلثي قيمة المحصول[58].

ومنذ العام 1969 فصاعداً أصبح نبع عين السجمة والأرض الزراعية المتاخمة له مطوّقاً بالتدريج من جانب أربع مستوطنات إسرائيلية: ألون شفوت، كفر عتصيون، روش تسوريم، وبات عين. وفي حين أنشئت المستوطنات الثلاث الأخيرة على أرض كان اليهود اشتروها قبل العام 1948 (وأُعلنت من جانب السلطات الأردنية "أملاك عدو")، إلا أن إنشاء الأولى (ألون شفوت) استدعى وضع اليد "لحاجات عسكرية" على ما يزيد عن 2,200 دونم من أراضي السكان الفلسطينيين[59]. وبين عامي 1998 و2001 توسّعت الحدود البلدية لتلك المستوطنات على نحو ملحوظ في مناطق أخرى، خاصة في أجزاء ضمن "قطعتي أرض" نحالين والجب، سبق الإعلان عنها "كأراضي دولة". وفي الوقت الحالي، تضم حدود تلك المستوطنات قرابة 12,500 دونم، ويسكنها 6,000 من المستوطنين.

وحسب شهادات قدّمت لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من جانب بعض ملاّك الأرض، ومزارع الأرض، منذ بداية تسعينيات القرن الماضي بدأت جماعات من المستوطنين الإسرائيليين (في الظاهر من مستوطنة بات عين التي أنشئت في العام 1989)

بركة التجميع مياه نبع عين السجمة. تشير الكتابة على المقعد إلى مجلس السامرة القطاري.

بزيارة منطقة النبع وغرس الأشجار هناك. وبينما اقتلع ملاّك الأرض الأشجار في وقت لاحق، شرع المستوطنون بطريقة منهجية في التعدي على وتهديد أفراد من عائلة ثوابتة الممتدة. في ذلك الوقت، كانت العائلة مكونة من 23 فرداً، بينهم ثمانية أطفال، وكلهم يقيمون في مغارة في منطقة النبع. وقد تفاقم ضعف العائلة إزاء مضايقات المستوطنين نتيجة العزلة النسبية لمنطقة النبع عن البلدات الفلسطينية القريبة، وأيضاً لأن معظم أفراد العائلات المالكة للأرض، والذين كان يمكن أن يساعدوا عائلة ثوابتة، غادروا البلد خلال تلك الفترة. بعد ثلاث سنوات، تركت العائلة المغارة، وبعدها بعام توقف عن زراعة المنطقة. وعلى الرغم من مرور وقت طويل، إلا أن بقايا الكروم والحقل ما تزال ظاهرة على الأرض هناك.

وقع القسط الأكبر من آثار الاستيلاء على النبع على كاهل عائلة ثوابتة، التي أرغمت قسراً على النزوح، وفقدت مصدر دخلها. بالأرقام المجرّدة، كانت خسارة العائلات الثلاثة المالكة أكبر، إذ شملت قيمة الأرض نفسها، والدخل المنتظم المتأتي من ثلث قيمة المحصول.

وإلى جانب إلغاء زراعة الفلسطينيين في المنطقة، شرع المستوطنون تدريجياً في تطوير النبع والمنطقة المحيطة، وهذا يشمل بناء بركة لتجميع مياه النبع، ونصب طاولات ومقاعد خلوية، كما افتتحت طريق جديدة ومعبّدة جزئيا مناسبة لعبور السيارات تربط النبع بالطريق المؤدية إلى مستوطنة بات عين.

علاوة على ذلك، أعيدت تسمية النبع "عين اسحق"، على اسم اسحق فاينشتوك، الذي قُتل في هجوم فلسطيني في العام 1993[60]، وهو ابن (دوف فاينشتوك) منسق شؤون الأراضي في مجلس غوش عتصيون القطري. بعد وفاة دوف فاينشتوك في العام 2007، أنشأ شباب المستوطنين بركة جديدة قرب البركة الرئيسة، وأسموها "بركة دوف" إحياءً لذكراه. وتعيد العلامات المنصوبة على الطريق الفضل إلى مجلس عتصيون القطري، والصندوق القومي اليهودي، اعترافاً بالمساعدة في تطوير المكان. وقد أصبح نبع "عين اسحق" من أكثر المواقع السياحية شهرة في مستوطنات الضفة الغربية ، حيث يأتيه زوار وجماعات سياحية من كافة أنحاء إسرائيل[61].

بركة مسبحة تستخدم لتجميع مياه نبع عين اسحق.

قصة سلب وتشريد

"عائلتي من قرية بيت فجّار، لكن أبي وشقيقة استقرا منذ سنوات عديدة في المغارة قرب نبع عين السجمة. كانوا يزرعون حوالي 300 دونم بالكروم واللوز والتين، وكذلك المحاصيل الموسمية مثل الفاصوليا الخضراء والقمح والشعير، وكانوا يروونها من مياه النبع. كنّا نبيع المحصول في بيت لحم، وكان الدخل يكفي معظم حاجات العائلة [...] كان معظم الأطفال يبقون خلال الأسبوع في بيت فجّار، ويذهبون إلى المدرسة هناك، ثم يأتون إلى المغارة في عطلة الأسبوع. نشأت في المغارة، ومنذ طفولتي أتذكر على نحو خاص فصول الصيف، عندما كنّا نلعب ونسبح في النبع [...] ومنذ أواسط سبعينيات القرن الماضي شرع المستوطنون في البناء حول أرضنا، ولكن لم تنشأ مشكلة بيننا وبينهم لعدة سنوات، ثم منذ بداية تسعينيات القرن الماضي أخذوا في القدوم بانتظام إلى الحقل ومضايقتنا وتهديدنا. في كل مرّة كانوا يقولون لنا إن الأرض أرضهم، وأن علينا الرحيل. كما دفع المستوطنون الجيش والإدارة المدنية للعمل ضدنا. وبين عامي 1990 و1993 أعتقل أبي أربع مرّات على الأقل بعد تقديم شكاوي من المستوطنين. في كل مرّة كان يُعتقل لبضع ساعات في مركز شرطة غوش عتصيون ثم يطلقون سراحه دون اتهامه بشيء، ونتيجة مضايقات المستوطنين غادرنا في أواخر 1993 المغارة وانتقلنا إلى بيت فجّار. واصلنا زراعة الأرض لمدة سنة أخرى، أو سنة ونصف السنة، ولكن الوضع كان صعباً جداً بسبب المضايقة الدائمة من المستوطنين. كنّا قلقين على سلامة النساء العاملات في الحقل، لذا تركنا زراعة الأرض أيضاً. استأجرنا، أبي وأنا، قطعة ارض صغيرة قرب بيت فجّار، ولكنها تدر دخلا أقل بكثير، ونكاد نلبي الحاجات الأساسية بصعوبة"

خالد ثوابتة، مزارع 47 سنة، متزوّج وأب لـ 6 أطفال.

الخاتمة والتوصيات

المستوطنات غير شرعية حسب القانون الدولي فهي تنتهك المادة 49 في اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر على السلطة المحتلة نقل سكانها المدنيين إلى المنطقة الخاضعة للاحتلال. وقد تأكدت عدم شرعية هذا العمل من جانب محكمة العدل الدولية، والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كما أدت سياسات الاستيطان إلى انتهاك مجموعة من بنود القانون الدولي الإنساني، بما فيها تلك التي ترّسخ الحق في الملكية، والسكن الملائم، وحرية الحركة، وعدم التعرّض للتمييز، ضمن أمور أخرى.

إن القلق بشأن الانتهاك المتواصل للقانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، ليس مجرد مسألة مبدأ يلفت اهتمام فقهاء القانون أو الساسة. بالنسبة للعديد من الفلسطينيين، الرجال، والنساء، والأطفال، في الضفة الغربية، المستوطنات واقع عليهم مجابهته يومياً، واقع يزعزع أمنهم ويعيق قدرتهم على تلبية الحاجات الأساسية. إن الممارسات المحددة الموثّقة في هذا التقرير تشكّل، إلى حد ما، عالماً مصغراً، يلقي الضوء على بعض التحديات الأساسية والتداعيات الناجمة عن النشاطات الاستيطانية.

وكأشكال أخرى من التوسع الاستيطاني، فإن الاستيلاء على الينابيع أسفر عن انكماش المكان، وتقلّص كمية المياه، المتاحة للفلسطينيين لاستدامة سبل معيشتهم. كما يزعزع الوجود المنتظم للمستوطنين المسلحين قرب الينابيع وفي محيطها, الأمن المادي للفلسطينيين في المجتمعات القريبة، جزئياً نتيجة الاحتكاك المتزايد والصدامات. وعلى غرار موارد وممتلكات فلسطينية أخرى استولى عليها المستوطنون الإسرائيليون، تُستغل ينابيع المياه لتعزيز مصالح المستوطنين الاقتصادية والسياسية عبر تطوير بنيتهم التحتية السياحية. الغالبية العظمى من الممارسات المعتمدة في هذه الظاهرة- تشمل التعدي، والترهيب، والاعتداء المادي، وسرقة الأملاك الخاصة، والبناء دون تراخيص -تعتبر غير شرعية، ليس في نظر القانون الدولي وحسب، ولكن في نظر التشريعات الإسرائيلية أيضاً. ومع ذلك، وكما هو الشأن في حالات أخرى للنشاط الاستيطاني غير المشروع، تقاعست السلطات الإسرائيلية بطريقة منهجية عن تطبيق القانون على المسؤولين عن تلك الأعمال، وعن تقديم حلول مرضية للفلسطينيين.

لا يقتصر تأثير السياسات والممارسات المذكورة أعلاه على المتضررين بشكل مباشر من عنف المستوطنين وخسارة الممتلكات. فالتطويق المتواصل للأرض الفلسطينية لغرض توسيع المستوطنات هو السبب الأهم وراء معظم الضعف الإنساني للمواطنين الفلسطينيين، والتفتيت المتواصل للضفة الغربية، مما يقوّض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

للوفاء بالتزاماتها في نظر القانون الدولي، والبدء في معالجة التأثير الإنساني للممارسات المذكورة أعلاه، يجب على السلطات الإسرائيلية:

- أن تتوقف عن تسهيل نقل المدنيين الإسرائيليين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وهذا يشمل التوقف عن السماح بتوسيع المستوطنات.
- أن تعيد وصول الفلسطينيين إلى ينابيع المياه التي استولى عليها المستوطنون، وأن تضمن سلامتهم
- أن تجري تحقيقات فعّالة في حالات عنف المستوطنين والتعدي على الأملاك ومحاكمة المسؤولين، و
- أن تتبنى إجراءات لمنع جولات المستوطنين المتواصلة على الينابيع الواقعة في أراض فلسطينية مملوكة للخواص.

الهوامش

1. من أجل لمحة عامة عن الآليات الأساسية انظر بتسيلم(مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) "بكل وسيلة ممكنة، سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية، تموز 2010

2. بالنسبة لانخراط مؤسسات الدولة في الاستيلاء على الممتلكات الخاصة لغرض إنشاء بؤر استيطانية، انظر تقرير لجنة تقصي الحقائق، التي اختارتها الحكومة الإسرائيلية في العام 2005: "رأي حول البؤر الاستيطانية غير المرخصة" وهذا التقرير يعرف أيضاً باسم "تقرير ساسون"

3. 114 فقط من هذه الينابيع لديها قوّة ضخ على الأقل 0.1 ليتر في الثانية. منظمة الأغذية والزراعة للأمم التحدة (فاو) – Irrigation in the Middle East region in figures AQUASTAT Survey, 2008

4. كان المردود السنوي في العام 30.6 مليون متر مكعب، مقارنة ب 60.5 مليون متر مكعب في العام 2003، المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، مؤشرات مختارة حول إحصاءات المياه في الأرض الفلسطينية 2003-2009

5. البنك الدولي، Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development, 2009

6. ثمة قائمة بكافة الينابيع المحددة ومواصفاتها، انظر الملحق 1 (ينابيع تحت السيطرة الكاملة للمستوطنين) و2 (ينابيع يتهددها خطر الاستيلاء عليها من جانب المستوطنين).

7. من أجل لمحة عامة عن التأثير الإنساني لتلك القيود، أنظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تطور امكانيات التنقل والوصول في الضفة الغربية، أغسطس (آب) 2011.

8. سعر الدخول إلى نبع عين الفشخة بالقرب من البحر الميت، مثلا، 27 شيقل، بينما سعر الدخول إلى نبع وادي القلط 18 شيقل.

9. تقرير وضعية الأرض يعتمد على خارطة للإدارة المدنية الإسرائيلية قُدمت إلى المنظمة غير الحكومية "حركة السلام الآن" الإسرائيلية، وإلى السيد إتكس بعد إجراءات قضائية مطوّلة حسب قانون حرية المعلومات الإسرائيلي. وبنما لا تحدد الخارطة الهوية القومية لمالك المناطق المصنفة "أملاك خاصة"، فإن نسبة أراضي الضفة الغربية التي اشتراها المستوطنون على حسابهم تكاد لا تُذكر، وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن لا شيء من تلك الأراضي المشتراة يقع في منطقة الينابيع التي يغطيها هذا التقرير.

10. انظر، مثلا: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "بدون حماية: عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، ديسمبر 2008. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_settler_vilonce_special_focus_2008_12_18_arabic.pdf بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة): حظر الوصول: الاجراءات الإسرائيلية لحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الأرض حول المستوطنات، أيلول (سبتمبر) 2008. متطوعون لحقوق الإنسان (ييش دين): ما يشبه القانون: تطبيق القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية، حزيران (يونيو) 2006

11. انظر، مثلاً، ميرون رابوبورت "Court case reveals how lands" Ha'aretz, 17 settlers illegally grab West Bank March 2008

12. الأمر الخاص بترتيبات الأمن في مجتمعات (يهودا والسامرة) (رقم 432) 5731- 1971

13. انظر: بتسيلم، "حظر الدخول"، ييش دين "ما يشبه القانون"

14. في المستوطنات الـ12 الأخيرة، وسّع الجيش الإسرائيلي تخومها الخارجية، وذلك لإنشاء "منطقة أمنية خاصة" رسمياً. وفي تلك الحالات تم الاستيلاء على الأرض المنوي نصب الأسوار فيها رسميا، ووضعت ترتيبات تسمح بوصول محدود للفلسطينيين إلى المناطق المسوّرة. انظر: بتسيلم، حظر الوصول، المصدر نفسه

15. معلومات قدمتها ييش دين لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

16. علاوة على ذلك، في حين نقلت اتفاقات أوسلو عددا من المسؤوليات الأمنية إلى السلطة الفلسطينية، إلا أن الاتفاقات منعت تطبيق قوات الأمن لدى السلطة الفلسطينية للقانون على المواطنين الإسرائيليين، وأبقت هذا الحق لإسرائيل.

17. للاطلاع على ملخص للتقارير الرسمية أنظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "بدون حماية: عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، ديسمبر 2008 صفحة 11.

18. انظر ملخص لـ"رأي حول البؤر الاستيطانية غير المرخصة" 31 آذار (مارس) 2005 ["تقرير ساسون"] ص 25 -26، انظر أيضا: ييش دين "ما يشبه القانون" الفصل 3

19. أنظر "رصد ييش دين" 2005 - 2010

20. انظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "الراصد الإنساني" يناير/كانون الثاني 2012

21. أحد الأماكن، ينابيع وادي الزرقا بالقرب من قرية بيتللو (رام

اللّه) يضم عدداً من الينابيع. نتيجة قربها، ونظراً إلى أن زيارات المستوطنين تؤثر عليها كلها في الوقت نفسه، ولغرض إعداد هذا التقرير، تم حساب تلك الينابيع باعتبارها واحدة.

22. بالنسبة للأصل العبري للاسم انظر دراسة حالة عين سجمة أدناه

23. إيتي إلباوم "مجددو الينابيع" مكور ريشون 15 أيلول (سبتمبر) 2011 [بالعبرية]

24. أصل هذه المسالة في وصية "أن تطوّر وتبني في أرض إسرائيل" التي تظهر في المصادر الدينية اليهودية، وتستخدم من جانب جماعات اليمين الديني لإضفاء الشرعية على مشروع الاستيطان وتوسعه المستمر.

25. انظر: بتسيلم "بكل وسيلة ممكنة، سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية" تموز (يوليو) الفصل 4.

26. الشرط الأوّل لتقديم طلب للحصول على ترخيص للبناء من جانب الإدارة المدنية الإسرائيلية يتمثل في تقديم الوثائق ذات الصلة، التي تثبت حق صاحب الطلب في الأرض المعنية. وما أن يتحقق هذا الأمر حتى يتم النظر في الطلب استناداً إلى الخطوط العامة للخطة قيد التنفيذ في المنطقة.

27. يائير ألتمان" الادارة المدنية تدمر نصب تذكاري لأحد الجنود". يديعوت أحرونوت 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2010. Yair Altman, "Civil Administration destroys soldier's memorial", Ynet, 25 November 2010.

28. بالنسبة لصناعة النبيذ، انظر: من المستفيد، الثمرة المحرمة: صناعة النبيذ الإسرائيلية والاحتلال، نيسان (أبريل) 2011، وهي متوفرة: http://www.whoprofits.org/articlefiles/WhoProfits-IsraeliWines.pdf.http://www.whoprofits.org/articlefiles/WhoProfits-IsraeliWines.pdf

29. الموازنة المفصلة لمجلس بنيامين القطري بالعبرية على الرابط التالي: http://www.binyamin.org.il/_Uploads/dbsAttachedFiles/taktsiv11-p.pdf

30. انظر: http://www.binyamin.org.il/?CategoryID=756 وحقيقة أن هذا القسم يظهر باللغة العبرية فقط تعزز الاستنتاج بأن الترويج لهذا النوع من السياحة يستهدف جمهور اليهود الإسرائيليين بالدرجة الأولى.

31. Zafrir Rinat, "Settlers make water sources a tourist site and bar Palestinians from entering", Ha'aretz, 22 November 2010 Karni Eldad and Shlomo Bashan, Yesha its Fun –A guide to the good life in Judea and Samaria, 2011

32. يوصي الكتاب من بين أماكن أخرى، بزيارة أربعة من الينابيع الموثقة في هذا التقييم.

33. من 56 مليون متر مكعب اعطيت للفلسطينيين في العام 2009 لأغراض الري، حوالي 44 بالمائة (24.6 مليون متر مكعب) جاءت من الينابيع. سلطة المياه الفلسطينية "موازنة المياه للضفة الغربية ـ فلسطين 2009" صحيفة وقائع متوفرة على:-http://www.pwa.ps/Portals/_PWA/1016af32-03ba-4ae5-b66d-e127183b2b2b.pdf

34. بعض البلديات والمجالس القروية تستخدم الينابيع بشكل منتظم لتزويد شبكات المياه الخاصة بها. في العام 2009 جاء حوالي أربعة في المائة (3.9 مليون متر مكعب) من الينابيع، انظر: سلط المياه الفلسطينية، المصدر نفسه.

35. انظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية " تحديث الحركة والدخول في الضفة الغربية"، آب (أغسطس) 2011 الفصل 5.

36. تعتمد هذه الوسيلة على تفسير خاص لقانون الأرض العثماني للعام 1858، الذي كان ساري المفعول في بداية الاحتلال الإسرائيلي. للاطلاع على خلفية عامة انظر: بتسيلم "سرقة الأرض، سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية" أيار/مايو 2002.

73. "مشكان شيلو" جمعية مسجلة تدير الموقع بناء على اتفاق مع الإدارة المدنية الإسرائيلية، سعر الدخول إلى الموقع يبلغ 18 شيقلاً.

38. لمزيد من الاطلاع والتفاصيل انظر: البنك الدولي "تقييم القيود المفروضة على تطوير قطاع المياه الفلسطيني"، 2009، بتسيلم، "عطشى من أجل حل" 2000

39. في الوقت الحالي توجد كميات كبيرة من المياه تصل إلى القطاع السفلي من حوض نهر الأردن، على جانب الضفة الغربية، بسبب الضخ الكثيف من قطاعاته الشمالية من جانب إسرائيل، ولبنان، وسوريا، والأردن

40. انظر: البنك الدولي، المصدر نفسه

41. انظر: بتسيلم، "أزمة المياه" على: http://www.btselem.org/topic/water

42. Human Rights Watch, Separate and Unequal, Israel's Discriminatory Treatment of Palestinians in the Occupied Palestinian Territories, December 2010.

43. الأمر العسكري 28/78، 7 كانون أول (يناير) 1978

44. انظر الهامش 36

45. بنيت أقسام كبيرة من المستوطنات دون الموافقة ضمن خطة عامة، وبالتالي دون إصدار تراخيص البناء الضرورية من جانب الإدارة المدنية الإسرائيلية. يتوفر دليل مفصّل عن كافة أعمال البناء "غير الشرعية" في مستوطنات الضفة الغربية، بما فيها حلميش في قاعدة بيانات أعدتها لجنة اختارتها وزارة

الدفاع الإسرائيلية، وترأسها العميد باروخ شبيغل (المعلومات متوفرة: http://www.peacenow.org.il/sites/default/files (Spiegel_Report.pdf

46. حسب صفحة حلميش الإلكترونية "تم تنظيف النبع ويتولى الحفاظ عليه في الوقت الحاضر شباب نيفي تسوف. أنظر: http://www.nevetzuf-Hallamish.co.il/page.asp?pageID=59 أضيفت علامات الطريق في صيف 2010، أنظر: http://www.binyamin.org.il/?CategoryID=756&Article ID=2297

47. أنظر الهامش 26

48. رفعت الشكاوى بدعم من جماعتي حقوق إنسان إسرائيليتين، ييش دين، وبتسيلم. أنظر: بتسيلم، "عرض للقوة،سلوك الجيش الإسرائيلي اتجاه المظاهرات الأسبوعية في النبي صالح" أيلول/سبتمبر 2011، ص 8.

49. انظر: http://www.law.idf.il/164-4475-he/Patzar.aspx?SearchText [بالعبرية]

50. انظر: بتسيلم "عرض للقوة، سلوك الجيش الإسرائيلي اتجاه المظاهرات الأسبوعية في النبي صالح"

51. الحق "قمع المظاهرات غير العنفية في الأرض الفلسطينية المحتلة: حالة دراسة لقرية النبي صالح، كانون أول/ديسمبر 2011

52. أمر وضع اليد 1/82 في 24 /1/1982

53. جرى تعبيد الطرق على أرض فلسطينية مملوكة للخواص تم الاستيلاء عليها بأمر "نـزع الملكية للصالح العام" (الأمر 14/82 في 3 آذار/مارس 1982 والأمر 34/82 في 25 تموز/يوليو 1982)

54. كما في حالة الطريق السريع 443، الأرض التي عبّد عليها جزء من الطريق نُزعت ملكيتها في الأصل تلبية "لحاجات عامة"، ولذا كان ينبغي أن تلبي بالدرجة الأولى حاجات السكان الفلسطينيين.

55. سمي الأوّل على اسم أماسا مشلومي، وهو جندي إسرائيلي من المستوطنة قتل في لبنان في العام 2006. والثاني يعود إلى أحد الآباء الأسطوريين للشعب اليهودي (يوسف) الذي يُعتقد بأنه مدفون في نابلس.

56. يزور المستوطنون من مستوطنات يزهار القريبة النبع ويقوم بحمّام طقسي قبل زيارة مكان قبر يوسف في مدينة نابلس.

57. الأمر العسكري 1643 بداية من 29 أيلول/سبتمبر 2009، يمكن الاطلاع عليه: http://www.law.idf.il/164-3447-he/Patzar.aspx?SearchText

58. هذا شكل تقليدي لتأجير الأرض، حيث يسمح مالك الأرض للمزارع بزراعتها وينال الثاني ثلثي المحصول. في بعض الحالات يتضمن عقد الايجار بندا يسمح بنقل مكلية الأرض إلى المزارع بعد فترة معيّة من الوقت.

59. أوامر وضع اليد على الأرض 6-5 مؤرخة في 1 نيسان (أبريل) 1969. ومن المنطقة التي وضعت عليها اليد أصلاً تم الإعلان عن 450 دونماً "أراضي دولة".

60. Dubi Zakai, "Visiting Ein Sijme", Ma'ariv-NRG 5May 2009/, ttp://www.nrg.co.il/online/55/ART1/886/284.html

61. هذا الموقع موصي به كثيرا في كتاب دليل السائح المذكور أعلاه "يشع، ممتع" ص 193- 194

ملحق 1: ينابيع تم الاستيلاء عليها

المحافظة	الاسم العربي	الاسم العبري	أقرب مجمع سكاني فلسطيني	أقرب مستوطنة/بؤرة استيطانية	قام المستوطنين بتطوير المكان	شكل استخدام الفلسطينين للمياه سابقا أو حاليا
طوباس	عين العزقوط	عين سوكوت	بردلا	غور الأردن	نعم	للري وسقي الماشية
نابلس	عين الجربه	عين نيريا	عورتا	إيتمار	لا	للري وسقي الماشية
	عين المخيمر	عين أوز	اللبن الشرقية	إيلي/جفعات هارئيل	لا	للري وسقي الماشية
	عين المخنا	عين يوسف/عين أماسا	بورين	براخا	نعم	للري وسقي الماشية
	عين الجنينة	عين ماغنونيم	بورين	يتسهار	نعم	للري وسقي الماشية
	عين الشعرة	غير متوفر	بورين	يتسهار	غير متوفر	للري وسقي الماشية
	عين الكبيرة	عين كفير	دير الحطب	إلون موريه	نعم	شتى الأغراض
	عين العريك	عين هغفورا	قريوت	إيلي	نعم	للري وسقي الماشية
القدس	عين الدوير	عين دفير	الجب	جفعات رئيف	نعم	للأغراض المنزلية
	العيون	غير متوفر	النبي صموئيل	متنزه النبي صموئيل العام	نعم	للري وسقي الماشية
	عين البلد	عين تيلتان	النبي صموئيل	متنزه النبي صموئيل العام	لا	للأغراض المنزلية
رام الله	عين نطوخ	عينوت تال	المزرعة القبلية	نحليل/نيريا	نعم	للري والأغراض المنزلية
	عين المرج	بيت هاكشاتوت	بيت نوبا	كندا بارك	نعم	غير متوفر
	عين خالد	غير متوفر	النبي صالح	حلميش	نعم	للري والأغراض المنزلية
	عين القوس	عين مير	النبي صالح	حلميش	نعم	للري والأغراض المنزلية
	عين حسين	غير متوفر	عين يابرود	بيت إيل	نعم	للري والأغراض المنزلية
	عين عبد اللّه	غير متوفر	عين يابرود	بيت إيل	لا	للري والأغراض المنزلية
	عين عيسى	غير متوفر	البيرة	بيت إيل	نعم	للأغراض المنزلية
رام الله	عين المسرج	عين تلمون	الجانية	تلمون	نعم	للري
	عين الملاح	غير متوفر	الجانية	تلمون	لا	للري والأغراض المنزلية
	عين الظهرا	غير متوفر	البيرة	أيت إيل	نعم	للأغراض المنزلية
	عين الشنار	غير متوفر	بيتللو	نحليل	نعم	للري والأغراض المنزلية
	عين البطمه	غير متوفر	راس كركر	تلمون	نعم	غير متوفر
بيت لحم	عين سجما	عين يتسحاق	خلة البلوط	بيت عين	نعم	الري
	عين أبو زيد	عين زوريم	نحالين	روش زوريم	نعم	للري والأغراض المنزلية
	بير البحارة	عين ليفني	الجبعة	بات أين	نعم	للري والأغراض المنزلية
	عين البير	عين هاأما	الخضر	إفرات	نعم	للري والأغراض المنزلية
	عين الحبيلة	عين هنايل	سافا	بات أين	نعم	للري والأغراض المنزلية
	عين أبو كليبة	عين ميسلا	نحالين	هفات إياليم	نعم	للري والأغراض المنزلية
الخليل	عيون البيض	بسيتر هاأر	يطا	أفيجايل	نعم	للري والأغراض المنزلية

ملحق 2: ينابيع تحت خطر الاستيلاء عليها

المحافظة	الاسم العربي	أقرب مجمع سكاني فلسطيني	أقرب مستوطنة/بؤرة استيطانية	قام المستوطنين بتطوير المكان	شكل استخدام الفلسطينين للمياه سابقا أو حاليا
نابلس	عين شعب البير	بيت فوريك	إيتمار	لا	للأغراض المنزلية وسقي الماشية
	عين جهير	مجدل بني فاضل	معاليه إفرايم	نعم	سقي الماشية
	عين فصايل	دوما	بزايل	نعم	للري وسقي الماشية
سلفيت	عين المجور	قراوة بني حسان	حفات يائير	نعم	شتى الأغراض
	عين النويطف	قراوة بني حسان	حفات يائير	نعم	شتى الأغراض
رام الله	عين دورا	دورا القرع	بيت ايل	نعم	للأغراض المنزلية والري
	عين العوجا	خربة العوجا		نعم	للري
	عين المجور	دير إبزيغ	دوليف	لا	غير متوفر
	عين الراية	النبي صالح	نفيه تسوف- حلميش	لا	للري
	عين الزرير	عطارة	عطيرت	نعم	للأغراض المنزلية والري
	عين شيبان	البيرة	بنيامين	نعم	غير متوفر
	عين الزمعه	بيتللو	نفيه تسوف- حلميش	نعم	غير متوفر
	وادي الزرقة*	بيتللو	ناحلئيل	نعم	شتى الأغراض
	عين اللوز	راس كركر	نيريا/تلمون	لا	للأغراض المنزلية
	عين الشونه	راس كركر	نيرا/تلمون	نعم	غير متوفر
	عيون الحرامية	سلواد	بنيامين	نعم	للأغراض المنزلية
	عين العليا	دير دبوان	عوفرا	نعم	للأغراض المنزلية وسقي الماشية
	عين الحكم	عابود	بيت اريه	لا	للأغراض المنزلية
	عين ساميه	كفر مالك	كوخاف هشامر	نعم	للأغراض المنزلية والري
	عين حراشة	المزرعة القبلية	تلمون	نعم	للأغراض المنزلية والري
	عين المرسل	رام الله	دوليف	لا	غير متوفر
	عين بوبين	دير ابزيغ	دوليف	نعم	للري
	عين الرشاش	المغير	البؤرة الاستيطانية شيلو	نعم	للري وسقي الماشية
بيت لحم	وادي فوكين/عين التينة	وادي فوقين	بيتار عيليت	لا	للري
	عين القسيس	الخضر	نافيه دانييل	لا	للأغراض المنزلية والري
طوباس	عين الحلوة	عين الحلوة	مستوطنة مسكيوت	لا	للأغراض المنزلية وسقي الماشية

* يشمل مجموعة من الينابيع المتجاورة.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_springs_report_march_2012_english.pdf

نبع عيون البيض بجوار قرية يطا (الخليل). في أعقاب سيطرة مستوطنين من البؤرة الاستيطانية أبيجايل، تم تغيير اسم النبع إلى «بيسبتر هعار».

الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

ص.ب. 38712
القدس الشرقية 91386
www.ochaopt.org

هاتف +972 (0) 2 582 9962
فاكس +972 (0) 2 582 5841
ochaopt@un.org